جامعة عمار ثليجي-الأغواط-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير وباء كورونا على الهجرة غير الشرعية في الجزائر

مذكرة مقمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: ادارة موارد بشرية

من إعداد الطالب:

- قرميط عبد الحكيم

إشراف الدكتور:

قرزو بغداد

لجنة المناقشة:

الدكتور: حماد مختار	رئيسا
الدكتور: قرزو بغداد	مشرفا ومقررا
الدكتور: مولاي مرزوق	عضوا و مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021

كلمة شكر وعرفان

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

من منطلق هذا الحديث نتوجه الى الله تبارك وتعالى بالحمد والثناء والشكر كما يحبه ويرضاه على أن وفقنا في إنجاز هذا العمل على ما فيه من ضعف البشر وقصر النظر فما كنا فيه من صواب فهو من محض فضله سبحانه وتعالى وما منّه علينا، فله الحمد والشكر ونسأل الله العفو والغفران .

أشكر الدكتور قرزو بغداد على ما بذله من جهد من اجل اتمام هذا العمل

وأخيرا اسأل الله تعالى أن يجعل هذ العمل خالصا لوجهه الكريم ومقبولا عنده وأن يدخره لي في صحائف أعمالي فهو نعم المولى ونعم النصير.

الحمد لله رب العالمين

قرميط عبد الحكيم

اهداء

سبحان الله وبحمده وعدد خلقه، ورضا نفسه، وزينة عرشه ، ومداد كلماته ، تزهو القلوب بذكره وتنار الدروب بعلمه ، اليك إلاه الكون.

اهدي الى التي علمتني معنى الحب والحنان ، علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف ... أمي أمي أمي حفظها الله لي

الى من علمني النجاح والصبر، وذلّل الصعاب أمامي أبي الحنون ، لك مني كل الإحترام والتقدير حفظه الله لي .

إلى كل اخوتي

قرميط عبد الحكيم

مقدمة

إذا كانت الهجرة السرية تعني أول ما تعني اجتياز الأفراد للحدود خلسة، فإنها قد تحولت منذ بداية التسعينات وبشكل تدريجي إلى عمل منظم تشرف عليه شبكات وتنظيمات مختلفة وتعمد في نطاق عملها إلى التحايل على القانون واختراقه بأقل الخسائر الممكنة.

في العصور القديمة عرف الإنسان الهجرة والتهجير لأسباب مختلفة كان أهمها الكوارث الطبيعية والبيئية وبدرجة أقل –الحروب –فقد كان الجفاف أو الزلازل أو ما شابه من حوادث طبيعية سبباً لهجرة جماعية لجماعات من أرض مصابة إلى أرض آمنة أو خصبة مواتية لتوطين جديد للجماعة.

ولعبت الحروب والغزوات في العصور القديمة دورا في إيجاد ظاهرة عرفت حديثاً باسم التهجير القسري الذي دفع – في بعض الأحوال – جماعات كاملة لترك مكانها والنزوح بعيداً ولا يتشابه الماضي مع الحاضر إلا في جوانب محدودة، فلم تكن العصور القديمة تعرف هجرة العاملين أوالهجرة بقصد العمل، ولم تكن قوافل التجارة تتوطن في البلد المضيف، بل تبيع وتشتري لتعود إلى موطنها مرة أخرى.

أهمية الدراسة

نظرا للتطورات الدولية التي يشهدها العالم المعاصر وما نشب من حروب ادت إلى زيادة في ظاهرة الهجرة الغير الشرعية تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واحد من أهم القضايا، وذلك من خلال التركيز على مفهوم الهجرة بشقيها الشرعي والغير شرعي وكذا الأسباب التي أدت إلى زيادة في هذه الظاهرة خاصة للهجرة نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط .وكذا لتعقد هذه الظاهرة وانتشارها الواسع في الجزائر بعد ما كانت الجزائر نقطة عبور اصبحت محل استقرار وما تثيره من قضايا، وعليه فهي تستلزم التحليل العلمي والموضوعي مثل مشكلة تسارع وتيرة ازدياد أعداد المهاجرين الغير شرعيين في الجزائر .

بالإضافة إلى قلّة الدراسات العلمية التي تناولت هذا الموضوع بطريقة موضوعية وذلك على الرغم من الإحصائيات الملفتة للانتباه والتي تعرض من طرف المسؤولين الجزائريين سواء من طرف الأجهزة الأمنية المختصة .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

التطرق إلى مدى أهمية الموقع الجغرافي للجزائر في تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

طرح الجهود الأوروبية في المساهمة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

–تحديد الأسباب الحقيقية وراء فشل السياسات الحكومية الجزائرية في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي عرفت انتشارا مريع لدى مختلف فئات المجتمع.

الدراسات السابقة:

دراسة يوسفات علي هاشم و بن الطيبي مبارك **الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية مقال منشور مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية 2019 جاءت** هذه الدراسة كمعالجة لإشكالية الهجرة غير الشرعية في الجزائر ومدى نجاعة الآليات الوطنية والدولية في مكافحتها؟، ولعل الدافع وراءها هو أهمية موضوع الهجرة غير الشرعية خصوصا بعد استفحالها في الجزائر وتحولها من بلد عبور إلى بلد استقرار، واعتماد ا على منهج تحليلي علمي تهدف الدراسة إلى بحث مختلف المؤشرات المرتبطة بهذه الظاهرة، والاستراتيجيات المعدة لمحاربتها بدأ بتحليل الترسانة القانونية الوطنية والدولية ومختلف الجهود المبذولة من طرف مختلف الأجهزة على المستوى الوطني والدولي، في مواجهة الطرق التي يعتمدها المهاجرون في الوصول إلى الجهات التي يرغبون في الوصول إليها بطرق غير مشروعة

دراسة هبري سخنين و ولد الصديق ميلود، **المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة الغير شرعية مقال منشور في** مجلة البحوث القانونية و السياسية 2020، تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية عمت مختلف الدول، وتعد الجزائر واحدة من هذه الدول التي أهَّلها موقعها الجغرافي وظروفها الداخلية والدولية أن تكون بلد منشأ وعبور فمقصد – أخيرًا– بامتياز للمهاجرين غير الشرعيين. وهذا ما أفرز عدة تداعيات على مختلف المستويات، سواء

الأمنية لارتباط هذه الظاهرة بالإرهاب والجريمة المنظمة، أو الاقتصادية أو الاجتماعية حتى الصحية.

كل هذه العوامل دفعت الجزائر إلى بذل جهود لمكافحة هذه الظاهرة، سواء على الصعيد الدولي عن طريق اتفاقات تعاون ثنائية وجماعية. أو على المستوى الداخلي من خلال المعالجة القانونية والأمنية واستحداث مؤسسات معنية بهذه الظاهرة. وبالرغم من هذه الجهود فإنه يعتقد أنها لم تؤتِ ثمارها، ولا أدل على ذلك من استفحال الظاهرة أكثر فأكثر. وعليه حاولت هذه الدراسة تقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال، وإعطاء تصور متكامل للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية يقوم على ضرورة الوقاية والحماية والترقية والمعالجة الاستباقية للعوامل المسببة لهذه الظاهرة، سواء في جوانبها الأمنية أو الاجتماعية أو التنموية

دراسة زونيخت زوزو، **الهجرة غير الشرعية من دول شمال افريقيا انى اوروبا في ظم ازمت كوفيد 19قراءة في الواقع والتحديات والانعكاسات**، مقال منشور مجلة الاجتهاد انقضائي2021، الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية منتشرة وموجودة في جميع دول العالم لا تخلو دولة من اثارها وانعكاساتها، اذ شهدت في الاونة الاخيرة انتشارا واسعا حتى في ظل ظهور فيروس كورونا –كوفيد 19– وأصبحت تهدد المجتمعات لحجم المخاطر التي تسببها، لذا تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع هذه الظاهرة واسباب انتشارها وتداعياتها على امن واستقرار الدول المسقبلة وحتى دول العبور؛ خاصة وأنه برزت في الاونة الأخيرة هذه الظاهرة بصورة اكبر من دول شمال افريقيا إلى دول اوروبا، ما أدى إلى ظهور العديد من المواقف للدول المستقبلة سواء التي خرج منها المهاجرون أو تلك الدول التي استقبلتهم خوفا من انتشار اكبر للوباء، اضافة لضرورة للتطرق الى الاجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد من خطورة الهجرة غير الشرعية في هذه الازمة، لنصل الى اهم الجهود الاقليمية والدولية المبذولة للحد من توسع الظاهرة، والسبل المتبعة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين في ظل ازمة وباء كورونا المستجد.

الاشكالية

الهجرة عموما ظاهرة إنسانية – اجتماعية بالأساس عرفها الانسان منذ القدم، والذي تنقل بغرض الاكتشاف، البحث عن مصادر العيش، تحسين المستوى الأجتماعي والاحتكاك بالمجتمعات الأخرى، وبظهور الدولة الحديثة 1648 أصبح للهجرة قوانين وقواعد تحكمها، وبالحديث عن الهجرة من المنطقة المغاربية تجاه أوربا في شقها غير الشرعي، فقد شهدت ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2011، إلا أن Covid19 قد ساهم في الحد من الظاهرة في ظرف أشهر قليلة، وهو ما لم يستطع الاتحاد الأوربي ودوله الأعضاء إنجازه منذ بروزها بعد الحرب الباردة، وهو ما يجعلنا نتعمق في دراسة مخرجات تفشي "جائحة كورونا" تحديدا على المهاجرين غير الشرعيين من المتعلقة المغاربية إلى أوربا، مما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: فيم تتمثل انعكاسات "جالحة كورونا" على منحي وسير الهجرة غير الشرعية من منطقة الجزائر؟

منهج الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل السابق الذكر باستخدام:

المنهج الوصفي التحليلي والذي يتضمن وصف وتسجيل وتحليل وتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضع الدراسة، ويشتمل هذا المنهج على بعض الأنواع من المقاربات التي تسعى لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات، عن طريق جمع معلومات وافية ودقيقة حسب الواقع ووصفها وصفًا يوضح خصائصها وأسبابها للوصول إلى استنتاجات محددة بشأنها.

تقسيمات البحث

حيث اعتمدنا على الخطة التالية:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية ووباء كورونا ثم في الفصل الثاني إنعكاسات تدابير وباء كورونا على الهجرة غير الشرعية.

مصطلحات الدراسة

وقبل الشروع في تحليل موضوع الدراسة، لا بد أن تعرج على أبرز المصطلحات التي لها صلة مباشرة بالموضوع:

– **الهجرة:** في القاموس المحيط "للفيروز آبادي" هجر الشيء تركه، وأصل الكلمة الهجرة بكسر الهاء من هجر هجرا وهجرانا وشجر الشرك شجرة حسنة أبي تركه وانقطع عنه فالهجرة أو الفعل عاجر بمعنى الخروج من أرض إلى أخرى من الهجرتان إلى الحبشة وإلى المدينة، وذو الفيجرتين من هاجر إليهما، والهجر بمعنى المهاجرة إلى القرى، ولقيته عن شجرة أي بعد انقطاع .

كما ورد تعريفها في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بأنها: "شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل في مكان الإقامة [1]

إذن فالهجرة في الوسيلة التي يعتمدها الانسان بغرض الانتقال من مكان لآخر، سواء أكان من بلد المنشأ إلى بلد الإقامة أي [2]هجرة بغرض الإقامة أو هجرة مؤقتة للعمل في بلد أجنبي والعودة لاحقا، فمهما تعددت أسباب الهجرة إلا أن هدفها يتمثل في البحث عن ظروف معيشة أفضل من مختلف الجوانب.

– الهجرة غير الشرعية: الهجرة غير الشرعية تعني الانتقال من مكان إلى آخر أو من دولة إلى دولة أخرى بعدف البحث عن وضع أحسن سواء في الجانب السياسي أو الأقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الديني، بطريقة غير قانونية من خلال الدخول الى دولة ما دون

[1] مجد الدين بن يعقوب، فيروز آبادي، **القاموس المحيط** .ط8 ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،2005، ص، 495

[2] عمرو رضا، بيومي، **الهجرة غير الشرعية في القانون الدولي والتشريعات الوطنية**، القاهرة، دار النهضة،2017، ص10

الحصول على تأشيرة أو رخصة، وقد ارتبطت الهجرة غير الشرعية بين ضفتي البحر المتوسط بتطور الأوضاع السياسية، الاقتصادية والأمنية سواء في شماله أو جنوبه [1]

– **الهجرة القسرية:** وهي هجرة تكون خارج إرادة المهاجر ورغبته في ذلك، أي أن هنالك عوامل أقوى من المهاجر سواء أكانت ظاهرة أو خفية تدفع بالأفراد أو الجماعات الترك بلدانهم والهجرة نحو بلدان أخرى للاستقرار ما، حيث تختلف هذه العوامل بين الظروف الاقتصادية والسياسية كالحروب والاستعمار، وحتى الظروف الطبيعية كالتصحر والفيضانات.

[1] عبد الوهاب، بن خليف، **الهجرة غيرَ الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :الأسباب والحلول دراسات الدفاع والاستقبالية**، العدد 9 ، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية، 2018، ص2

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية ووباء كورونا

الفصل الأول. الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية ووباء كورونا

تمهيد

إن موضوع الهجرة الغير شرعية وما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج السكانية والاجتماعية وغيرها من الميادين انتقلت إلى أولوية الاهتمامات الوطنية والإقليمية والدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تستدعي القلق الداخلي والدولي وذلك بسبب تزايد العدد الكبير من الدول المتأثرة بهذه الظاهرة وما خلفته من انعكاسات تمس بالأمن الداخلي والقومي وكذا الدولي وهذا ما شدد ضرورة دراسة الظاهرة بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة أسبابها حتى تسهل سبل معالجتها بطريقة عملية.

المبحث الاول :مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مفهوم الهجرة في شقيها الشرعي وغير الشرعي.

الفرع الاول: تعريف الهجرة

لقد اكتسبت ظاهرة الهجرة السكانية اهتماما واضحا في الدراسات الاجتماعية لأنها أثرت وستستمر في التأثير على أعداد كبيرة من البشر، وقد افرد لها العديد من الدراسات التي تناولتها من خلال دراسة شؤون المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وما ينتج عن ذلك من ظهور العديد من المشكلات التي تعرض لها المهاجرون اومدى تكيفهم للحياة الاجتماعية الجديدة، وما المشكلات التي تتعرض لها أعداد كبيرة من البشر في العالم داخل اوخارج موطنهم الأصلي إلا دلائل واضحة على أهمية هذا الموضوع في الدراسات السيسيولوجية، والهجرة في اللغة العربية من الفعل (هجر) ويعني الهجر، ضد الوصل، هجره يهجره هجرا وهجرانا، يقال : هجرت الشيء هجرا إذا تركته وأغفلته، والهجرة : الخروج من ارض إلى ارض[1] والهجرة السكانية هي انتقال اوترحال الناس من بلدهم أوموطنهم إلى بلد آخر أومنطقة أخرى، وتحدث الهجرة عادة بسبب كوارث طبيعية أوحروب أوتهجير من قوى غازية أوطلبا للعمل والتمتع بمستوى معاشي أفضل، وعرفت الهجرة السكانية بأنها التغير الدائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة [2] وقد استعمل لفظ هجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات جغرافية لأفراد أوجماعات، وقد حاولت الهيئة الدولية للهجرة وضع تعاريف دقيقة لهذه الأنواع المختلفة حتى تمكن المقارنة الإحصائية بين الهجرة إلى الداخل والهجرة إلى الخارج، وقد أوصت هيئة العمل الدولية على أن تشمل الهجرة الدائمة انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم بها مدة تزيد عن شهر وتقل عن عام للقيام بمهمة أوشغل أوظيفة.[3]

[1] ابن منظور ، **لسان العرب** ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ج1 ، ص110 الى 117

[2] إحسان محمد الحسن ، **موسوعة علم الاجتماع** ، الدار العربية للموسوعات ،1999 ، ص453.

[3] نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص629.

كما عرفت الهجرة بأنها انتقال الأفراد بصورة دائمة أومؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش، وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد اوخارجه، وتتم الهجرة بإرادة الفرد أوالجماعة أوبغير إرادتهم.[1]

وتعد الهجرة أحد أهم الظواهر التي ارتبطت بدايتها الأولى بوجود الإنسان على الأرض، وقد ساعدت الهجرات الأولى على انتشار الجنس البشري في أرجاء الأرض، ومن خلال هذا الانتشار تشكلت المجتمعات والثقافات الإنسانية المختلفة، لذا كانت الهجرة وما زالت مجالا خصبا للدراسات الإنسانية المختلفة التي تستدعي اهتمام الباحث في مجال العلوم الإنسانية ولا سيما علمي الأنثروبولوجيا والاجتماع، لما يرافقهما من انعكاسات ومشكلات مختلفة تترك آثارها في المهاجرين وفي مجتمعاتهم الأصلية والمجتمعات التي هاجروا إليها، فمنذ وجود الإنسان على الأرض كان على ترحال دائم معتمدا على وسائل أولية وبدائية للعيش، فاعتمد في بداية حياته على جمع الثمار ثم انتقل باحثا عن الحيوان لصيده وقنصه والانتفاع منه ثم تدجينه، وفي المجتمع الزراعي اقترن الاستقرار بتوافر مقومات ذلك الاستقرار وهي الأرض ومصادر المياه من انهار وينابيع للقيام بالأعمال الزراعية، وبما ان الإنسان كان على صراع دائم مع بيئته فكان عليه أن ينتقل من مكان إلى آخر بحثا عن متطلبات الحياة والعيش، كتلك الهجرات التي خرجت من شبه الجزيرة العربية إلى العراق وبلاد الشام وشمال أفريقيا، أوهجرات القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس في منطقة بحر البلطيق شمالا بحثا عن الأرضي الزراعية[2] وقد تمت تلك الهجرات كلها بفعل قوة العوامل الطاردة المتمثلة في قسوة الطبيعة وضراوة الجماعات المعادية، وعدم قدرة الإنسان على التكيف مع الواقع وتطويع الحياة المادية والبشرية لصالحه، والملاحظ أن هذه الهجرات البدائية كانت تتم بصورة جماعية لا فردية إذ كانت تقوم بها جماعات كبيرة أوشعوب وقبائل بأكملها كحركات جماعات الصيد والقنص أوتلك الجماعات التي تعيش على الزراعة.[3]

---

[1] عبد القادر القصير ، **الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي** ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت 1992 ص105 الى 106

[2] رياض عواد ، **هجرة العقول** ، دار الملتقى ، قبرص ، ب.ت، ص7.

[3] فضل عبد الله يحيى الربيعي ، **الهجرة والتغيير الاجتماعي في بناء وظائف الأسرة اليمنية** ، جامعة بغداد ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة ، 2004 ص26.

ويعتقد العلامة ابن خلدون بأن هنالك أسبابا متعددة للهجرة فيقول ((قال صلى الله عليه وسلم)) في حديث سعد بن أبي وقاص عند مرضه بمكة ((اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم)) ومعناه أن يوفقهم لملازمة المدينة وعدم التحول عنها فلا يرجعوا عن هجرتهم التي ابتدئوا بها وهومن باب الرجوع على العقب في السعي إلى وجه من الوجوه وقيل أن ذلك كان خاصا بما قبل الفتح حين كانت الحاجة داعية إلى الهجرة لقلة المسلمين وأما بعد الفتح وحين كثر المسلمون واعتزوا وتكفل الله لنبيه بالعصمة من الناس فان الهجرة ساقطة حينئذ لقوله صلى الله عليه وسلم ((لا هجرة بعد الفتح والكل مجموعون على إنها بعد الوفاة ساقطة)).[1]

وهنا يتحدث ابن خلدون عن السبب الديني الذي دفع المسلمين إلى الهجرة مع النبي (صلى الله عليه وسلم)، ويضيف إلى ذلك أسبابا أخرى بقوله ((اعلم إن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هوباختلاف نحلهم من المعاش فان اجتماعهم إنما هوللتعاون على تحصيله والابتداء بما هوضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي)).[2]

وهنا يضع ابن خلدون سببا آخر للمجتمع الإنساني ألا وهوالعامل الاقتصادي الذي يدفع الناس إلى التجمع في أماكن محددة لكسب العيش أوالاكتفاء بمستلزمات بسيطة للحياة.

وعلى الرغم من تمكن الإنسان من تكييفه للظروف الطبيعية التي كانت تدفعه للهجرة، إلا انه ما زال يستسلم لبعض الظروف الطبيعية كالزلازل والبراكين والأعاصير المدمرة كما حدث في جنوب شرق آسيا في عام (2005) عندما اجتاحت موجات إعصار (التسونامي) مساحات شاسعة أدت إلى هجرة الكثير من السكان، وكذلك ما تفعله النزاعات والحروب.

وقد توسعت اتجاهات الهجرات عما كانت عليه في الماضي، إذ اكتسبت هذه التحركات صورا وأبعادا مختلفة في مراحل التاريخ البشري، وعرفتها كل المجتمعات إذ أخذت مجاميع كبيرة من السكان تنتقل من مكان الى اخر كما حدث في هجرة الشعوب الأوربية التي تعد

[1] بن خلدون ، **مقدمة**، دار الرائد العربي ، ط5 ، 1982 ص120.

[2] المصدر نفسه ، ص120.

من اكبر الهجرات التي عرفها التاريخ الحديث التي توجهت الى أمريكا اولا ثم الى استراليا وجنوب القارة الأفريقية. [1]

وقد ادى الاقتصاد العالمي في العصر الحديث وما صاحبه من تدويل للعمل والرأس مال الى اتساع حركة السكان في جميع أرجاء الأرض واجتذاب العمال الى مراكز المدن التي ازدهرت فيها النشاطات التجارية والاقتصادية. [2]

ويعتقد الكثير من الباحثين وعلماء الاجتماع من أمثال (جليفر جنسون) و(ديفيد هير) على ان الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق الضعيفة اقتصاديا الى المناطق اوالدول الغنية .إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية اوسياسية. [3]

ويمكن القول بان معظم الهجرات الحديثة تتم بدوافع وعوامل طاردة يصعب التغلب عليها من المواطن الأصلية للمهاجرين، وخاصة فيما يتعلق بالحروب والاحتلال، كما حدث بالنسبة للفلسطينيين حينما احتلت أرضهم، وما يحدث في بعض دول القارة الأفريقية من نزاعات وحروب، وكذلك ما رافق الاحتلال الأمريكي للعراق وتعرض العديد من مدن العراق إلى الهجمات العنيفة بمختلف الأسلحة الفتاكة الحديثة في 2003/4/9.

وعندما ينتقل الإنسان منفردا اوعلى شكل جماعات صغيرة كالأسرة من البيئة التي يعيش فيها إلى بيئة أخرى تختلف عن بيئته الأصلية، كالانتقال من الريف الى المدينة ليقيم فيها، اوقد يغادر من منطقة متخلفة الى منطقة حضرية وربما ينتقل من بلد الى بلد آخر وهذه الانتقالات المتعارف عليها بالهجرة فانها تؤدي دورا متميزا في تشكل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للكثير من الأمم والشعوب.

إن التعريف الشرعي للمهاجر يختلف من بلد إلى آخر وذلك حسب المعايير المعتمدة عند كل دولة، ومن هذه التعاريف تبين مفهوم الهجرة والمهاجرة حسب المؤتمر الدولي المعقود

---

[1] محمد عبدة محجوب، **الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي دراسة في الأنثروبولوجية الاجتماعية**، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ،ب.ت ، ص43-44

[2] نادر فرجاني ، **سعيا وراء الرزق ، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان 1988 ، ص30

[3] خضر زكريا وآخرون ، **دراسات في المجتمع العربي المعاصر**، ط1 ، دار الأهالي، دمشق، 1999، ص49.

في روما سنة 1924 فإن المهاجر هوكل أجنبي يصل إلى بلد آخر بحثا عن سبل وفرص العمل أوبقصد الإقامة الدائمة.

أما الهجرة حسب كومار فهي " ترك بلد أوالالتحاق بغيره سواء منذ الميلاد أومنذ مدة طويلة بقصد الإقامة الدائمة وغالبا ما تكون لتحسين الوضعية بالعمل " وظهرت بمفهوم آخر هي السفر أوالنزوح أوهجرة الرجال والنساء سواء كانوا يدرسون في داخل البلاد أوخارجها بمحض إرادتهم أوقصرا وذلك طلبا للعلم أوللاستيطان أوللدراسة هناك وعدورجوعهم إلى أراضيهم وموطنهم الأصلي إلا بعد إتمام دراستهم.

فالهجرة إذا ترتبط بالبحث والمعرفة والتي ارتبطت بدورها بالعقل البشري أوبتلك الرحلات التي كان يقوم بها الدارسون وغيرهم[1].

أما الهجرة من منظور المعيار القانوني فإننا نجد أن المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها .[2]

هذا التعريف يجمع بين مفهوم المهاجر والأجنبي في حين أنهما مختلفان.

فمفهوم الأجنبي هوذوأساس قانوني ضيق يعتمد على معيار الجنسية في حين أن مفهوم المهاجر أوسع، فالأجنبي هوالشخص الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم بها، واعتمادا على معيار الجنسية فإن المهاجر الذي له جنسية دولة الإقامة لا يكون أجنبيا ولكن يبقى مهاجرا، وهكذا فإنه ليس كل مهاجر أجنبي إذا تحصل على جنسية دولة الإقامة، كما أنه ليس كل أجنبي مهاجرا كما هوالحال بالنسبة للسائح مثلا أوالمسافر في مهمة عمل.[3]

الفرع الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية

ينبغي أن نشير في البداية إلى أن هناك تسميات مختلفة تطلق على هذه الظاهر من بينها الهجرة غير الشرعية وغير المشروعة وغير القانونية والسرية...إلخ، والأصح حسب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في عام 1994 أن يستعمل مصطلح " الأشخاص بدون وثائق نظرا لأن مصطلحي المهاجر" غير الشرعي "أو "غير القانوني "يحمل طابع التجريم،

---

[1] صالح فركوس ، **المختصر في تاريخ الجزائر** ، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 112.

[2] سمير محمد عياد،"**الهجرة في المجال الأورومتوسطي :العوامل والسياسات** . "في:الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008 ، ص 221

[3] غالية بن زيوش ،**الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات** . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص16 .

بينما أقر الملتقى الدولي حول الهجرة المنعقد ببانكوك في أفريل سنة 1999 مصطلح الهجرة غير القانونية "لأنها تنظم بواسطة شبكات إجرامية مختصة في تهريب المهاجرين[1].

أما عن تعريفها فقد كانت أولى المحاولات التي قدمت في الملتقى الدولي حول الهجرة الدولية الذي أنعقد في شهر ماي من عام 1928 ، ولقد قدمت تعريفات عديدة لكنها لم تستطع أن تحض بالإجماع اللازم من المشتركين، فتم في الأخير الاحتفاظ بالمقترح الإيطالي بعد أن حضي بقبول نسبي، والذي يعرف المهاجر على أنه " :كل مواطن يغترب لهدف البحث عن عمل أوالالتحاق بالزوج أوالزوجة أوبباقي الأقارب الذين هاجروا لنفس الغرض الذي ذهب إليه المهاجر الأول[2] "

وإذا كانت الهجرة بشكل عام لم يستقر لها على تعريف موحد، فإن الهجرة غير الشرعية نظرا لحداثتها وطبيعتها تقل أصلا تعريفاتها بشكل يجعل الباحث يجد إشكالات عديدة لتحديد مفهومها، ليرتكز بشكل أولي على تحديد مفهوم الهجرة الشرعية ثم يحاول استخلاص تعريف للنمط غير الشرعي، وهوما فعلته الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم لما قامت بتعريف المهاجر غير الشرعي، وسنبين وهوالتعريف الذي سندرج على تبيانه بمعية التعريف الذي جاء به المكتب الدولي للعمل.

تعريف الهجرة غير الشرعية بحسب الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم تعتبر الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم المنبثقة عن الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1990 أول وثيقة دولية تتناول التنقلات السكانية بعيدا عن اللجوء والنزوح، وتعرف العمال المهاجرين في المادة 2 من القسم الأول فقرة أ على أنهم" :الأشخاص الذين يعملون أوسيعملون أوقد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم "[3]

---

[1] صايش عبد المالك، **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانوني**ة، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة عنابة 2007 ، ص14

[2] قزو محمد أكلي، **الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو 1986، .ص11

[3] Convention internationale sur la protection des droits tous les travailleurs migrants et des membres de leur familles du 18decembre 1990. Résolution de l'assemblée générale nº 45/158.

وتضيف المادة 5 فقرة أ على أنه" :يعتبر في وضعية قانونية المهاجرون وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقا للنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها" ، ويوجد تعريف خاص بالمهاجر غير القانوني في الفقرة (ب) والتي تنص على أنه " :يعتبر بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة أ من هذه المادة . [1] "من خلال الفقرتين 2 و3 يمكن أن نستنبط تعريف للمهاجر السري فنقول أنه : "يعتبر مهاجرا غير قانوني كل شخص دخل أويقيم أويقوم بنشاط مأجورا في إقليم غير إقليم دولته ولا تكون بحوزته الوثائق اللازمة للدخول إلى تلك الدولة والإقامة فيها ولا الوثائق اللازمة للعمل."

تعريف الهجرة غير الشرعية بحسب المكتب الدولي للعمل(BIT)

لقد سار المكتب الدولي في نفس سياق الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، بحيث جاء في تقريره السادس لعام 2004 أن " :كل شخص يدخل، يقيم أويعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أوسري أوبدون وثائق أوفي وضعية غير قانونية."

وجاء في نفس التقرير تعريف أخر قدمته المنظمة الدولية للعمل التي تعتبر أن ":الهجرة السرية أوغير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرين مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين:

– الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة؛

وتكمن الأهمية الأساسية للاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقيتين منظمة العمل الدولية المتكاملتين في آونها توفر إطارا معياريا شاملا لتحديد سياسات وطنية ودولية بشأن الهجرة في ظل سيادة القانون .وهي توفر الخطوط العامة انهج قائم على الحقوق غير أنها تمثل أكثر من مجرد معاهدات لحقوق الإنسان .فهي تضع البارمترات لطائفة واسعة من السياسات الوطنية والشؤون التنظيمية وتحدد جدول الأعمال للتشاور والتعاون بين الدول بشأن أهم المسائل ذات الصلة بما فيها تبادل المعلومات والتعاون في مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وتوجيه المهاجرين قبل المغادرة وغير ذلك. اللجنة التوجيهية الدولية لحملة التصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين دليل التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين واسرهم ،ص 11

[1] Convention internationale sur la protection des droits tous les travailleurs migrants et des membres de leur familles du 18decembre 1990. Résolution de l'assemblée générale nº 45/158.

– الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة؛

– الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بتخطي المدة المحددة له أوبالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد[1] ".

يمكن أن سننتج من هذه التعريفات أن المهاجر يعتبر غير شرعي إما لأنه دخل بطريقة قانونية لكن إقامته على الإقليم غي شرعية، لأنه لا يحوز الوثائق اللازمة لذلك، أوأنه عبر حدود الدولة بطريقة سرية اعتمادا على نفسه أوعلى الغير، ولكل من هاتين الحالتين أفرد المشرع الجزائري مجموعة من الأحكام في القانون11/08 .

تحدث الهجرة الشرعية بين البلدان التي لا تضع قيودا أوقوانين تمنع الهجرة، ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.[2]

فإذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساسا بالاندماج وتمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقا للقوانين المحلية والدولية، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية أوالسرية .

فالهجرة تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هوإطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني "انتقال فرد أوجماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هومتعارف عليه دوليا "، أما المصطلح المتداول فهو" الحرقة"

[1] BIT : Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée, Conférence internationale du BIT, 92eme session, rapport nº 6, Genève, (2004). pp 11 – 21.

[2] عثمان حسن محمد نور، **ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة**.الرياض:جامعة نايف للعربية ، للعلوم الأمنية،2008، ص 17.

ومعناه "حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال". [1]

إذا فالهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أوأذونات دخول مسبقة أولاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل.[2]

هناك تعريف خاص **بالمهاجرين غير الشرعيين** ": وهم المهاجرون الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدين بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب[3]".

عموما يمكن تعريف **الهجرة غير الشرعية** على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونيةنظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة[4]، وتعتبرها **المفوضية الأوروبية** بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث :يدخلون إقليم الدولة العضوبطريقة غير شرعية عن طريق البر أوالبحر أوالجوبما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أوبمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أويغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات،وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد[5] .

ونظرا لوضع المهاجر السري فإنه يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين منهم:

الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

---

[1] عبد النور ناجي، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** . "في ملتقى قسنطينة ،2008 ، ص. 119

[2] عثمان حسن محمد نور،ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص. 17

[3] سمير محمد عياد،مرجع سابق، ص 221 .

[4] هشام بشير،"**الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها،تداعياتها، سبل مواجهتها** ."السياسة الدولية،ع 179 جانفي2010 ، ص170 .

[5] عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص119 .

الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطرق قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية كبعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة.[1]

الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.

وتعد الهجرة غير النظامية أوغير القانونية ظاهرة عالمية موجودة في الدول. المتقدمة كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر البلدان تأثرا بها، فهذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، وأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين..[2]

كما اعتبرت المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا، اقتصاديا، وحتى سياسيا وأمنيا، هذا النوع من الهجرة أخذ منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق، وأهم هذه الطرق أوالوسائل هي وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور بها إلى الضفة الأخرى، هذا بالرغم من المخاطر التي يجابهونها وعلى رأسها مفاجآت البحر وظروفه، وكذا إمكانية الاعتقال والحبس والعذاب الجسدي والنفسي في حالة النجاح في الوصول إلى الجهة الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء المهاجرين يلجؤون إلى أساليب أخرى كذلك منها التعاقد مع شركات التهريب، التسلل من خلال الحدود، الزواج المؤقت أوالزواج الشكلي الذي يهدف إلى الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، ومن جهة أخرى يقوم البعض الآخر باستخدام الوثائق والجوازات المزورة، أوتلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي وبطاقات عبور الحدود.[3]

وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة مما قد يعرضهم لكثير من الأخطار،كما هوحال المهاجرين غير الشرعيين في دول الإتحاد الأوروبي، خاصة في ظل الأزمات

[1] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 18 .

[2] عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص119 .

[3] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص17 .

الاقتصادية المتلاحقة، حيث تنشط حركات التهريب للأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل لتحسين أوضاعهم، فصعوبة الاندماج وقلة الدخل وظروف العمل الصعبة خاصة بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين يؤدي بهم إلى الارتباط سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة بالجريمة بكافة أشكالها، متزامنا هذا مع ظهور ظاهرة الإرهاب والتسليم بالعلاقة المباشرة للهجرة غير الشرعية بها من طرف دول الضفة الشمالية.[1]

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وبعض المصطلحات الأخرى ذات الصلة.

تهريب المهاجرين

يكون تهريب المهاجرين الأشخاص بالموافقة الذاتية بدفع مبالغ نقدية مقابل دخول بمد آخر أجنبي بطريق غير شرعي.

فقد ورد في بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجوالمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 م ، بأن تهريب المهاجرين هودخول غير مشروع لشخص ما إل دولة ليس من رعاياها أومن المقيمين فيها، وذلك لأجل الحصول عم منفعة مالية أومنفعة مادية أخرى .[2]

أما الاتجار بالبشر تنعدم فهوالإرادة فهويقوم عم الإكراه والخداع بهدف الخدمة قسرا.[3]

اما الهجرة غير الشرعية تعتبر انتقال الفرد من بلد إلى بلد آخر بطريق غير قانوني [4]، وبدون تأشيرة أودون إذن للدخول المسبق[5] سواء لسياحة أوالزيارة ، وقد تكون الهجرة بصفة فردية أوجماعية، وهي لا تدخل في نطاق الجريمة المنظمة الذي تتصف به جريمة الاتجار

---

[1] ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010-2011،ص 38.

[2] وثيقة أممية رقم:A/RES/44/25 بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 م،عم الموقع:
M=A/RES/55/25؟htt://www.un.org/Doces/asp/ws.asp

[3] خالد مصطف فهمي، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، الطبعة الأول،2011، ص 146

[4] خالد مصطف فيمي، المرجع السابق،ص 144

[5] عبد الحميم بن مشري،" **ماهية الهجرة غير الشرعية**"، مجلة المفكر، العدد7 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011،ص 99.

بالبشر، إلا في استغلال الأشخاص المهاجرين وتتداخل الهجرة غير الشرعية مع الاتجار بالبشر في أنها تنتهي إلى نفس النتيجة وهي استغلال الافراد المهاجرين.

وللتهريب البشري" **نشاط فردي** "وآخر" **مهني منظم**"، فالنوع الأول يقوم به شخص بمفرده أومجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة، أوالصعود في السفن البحرية والتجارية من دون علم إدارة وملاحي السفن، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ .أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة ، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري[1].

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها المهاجرون أحيانا للغرق وسط البحر بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب التي تعرضهم للإرهاق والمرض، ويلعب المهربون دورا في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبوا الهجرة غير الشرعية.[2]

الهجرة واللجوء:

أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية التزامها باتفاقية **1951** وبروتوكول**1967** كونهما يشكلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين . ورغم مرور أكثر من نصف قرن منذ إقرار اتفاقية **1951** ، إلا أن وضع اللاجئين ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء، وزيادة تكلفة اللجوء ونمومعدلات تهريب الأشخاص والاتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة . ويحدث اللجوء نتيجة للغزووالإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أوالدين أواللون السياسي، ويعد

[1] ختو فايزة،المرجع السابق، ص 39

[2] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق .ص.19

اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بهما في المقام الأول مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .[1]

ولقد شهدت العقود الأخيرة ، تراجعا في فرص الهجرة الدولية القانونية ما جعل غير اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء خاصة عندما يكون هذا الباب هوالباب الوحيد المشرع لدخول الدول والبقاء فيها ، ولهذا فإن الحكومات تطالب بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتسق وولاية المفوضية بغية إسباغ الحماية الدولية على من يستحقها ، وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء، حتى لا يقع راغبي الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري.[2]

ويلاحظ أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع بعض اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية ،لأن معسكرات اللاجئين تضم أشخاصا ليسوا بحاجة لتلك الحماية لهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة والتي تقدم من قبل بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء.[3]

فاللجوء الذي لديه دوافع سياسية يتضمن كذلك جوانب اقتصادية واجتماعية، حيث أن اللاجئ عندما يحصل على حق اللجوء في دولة معينة فإنه بحاجة للحصول على عمل والعيش مع أسرته، مما يتطلب هجرة أسرته إليه وهذا يدخل ضمن التجمع العائلي.

ولقد تجاوز دستور المنظمة الدولية للهجرة هذا الإشكال الخاص بالتمييز بين الهجرة واللجوء، عندما نص على أن الهجرة الدولية تعني أيضا بالإضافة إلى هجرة اليد العاملة، هجرة اللاجئين والأشخاص المنتقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلدهم والذين هم في حاجة إلى خدمات دولية للهجرة[4] .

---

[1] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 21

[2] ختو فايزة،المرجع السابق، 40

[3] عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق .ص.21

[4] غالية بن زيوش، مرجع سابق،ص ص 15-16

المطلب الثالث: المقاربة النظرية للهجرة غير الشرعية.

أولا :النظرية الاقتصادية

إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة وتتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعد أرنست رافينستين صاحب أوّل نظرية في تفسير الهجرة " 1885 " من خلال وضعه لقوانين الهجرة ولك في المقال الي قدمه بعنوان" قوانين الهجرة " حيث خَل ص من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيّئة والفقر الأف ا رد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جابية .[1]

وقد سار العديد من المنظرين على نهج رافينستين مع بعض الاختلافات الجزئية حيث أعاد افيرت لي 1966 صياغة نظرية رافينستين مع التركيز بشكل أساسي على عناصر " الدفع[2]" وأشار لي إلى وجود أربع عوامل أساسية تحدد الهجرة يرتبط أول عاملين بالوضع في دول المنشأ ود ول المقصد مع إعطاء أهمية كبيرة لعوامل المسافة، العوائق السياسية وكا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين والمعرفة بالبلاد المستقبلة للهجرة، والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الي يسهّل أويعرقل الهجرة.

أمّا النظرية النيوكلاسيكية" تورادو " 1919فقد فسّرت الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب للسوق مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي[3]، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ات الأجور المتدنية نحوالمناطق ات الأجور المرتفعة ولك بهدف زيادة الدخل.

فازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب وتحول الأخيرة إلى دول الهامش في النظام الاقتصادي الدولي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثًا عن حياة أفضل، ويمكن أن نشير في ها السياق إلى الآثار المختلفة التي تتركها الشركات متعددة الجنسيات العاملة في دول الهامش على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، تلك الآثار التي تؤدي في

[1] أرنست رافينستين . **قوانين الهجرة** . صحيفة جمعية الإحصاء . لندن1885 ،ص ص 167-227

[2] أس.لي.افيرت . **نظرية الهجرة** . الديموغرافيا،1966،ص ص 47-57

[3] تورادو.ميشيل بي أي . **هجرة العمل والبطالة المدنية في الدول الأقل تقدما** . المراجعة الاقتصادية الأمريكية ،1969، ص ص 138-148.

النهاية إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد بعيدة الصلة عن الواقع الذي تغيّر ومن ثم تكون أكثر استعدادًا للهجرة من مواطنها الأصلية.[1]

فعندما يتحول المزارعون على سبيل المثال إلى الإنتاج من أجل السوق العالمي وليس من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، فبنهم يلجئون إلى الاعتماد على الآلات والتكنولوجيا الحديثة ومحاولة توسيع ملكية الأراضي لتعظيم الإنتاج، وعليه يصبح الطلب على العمالة الزراعية اليدوية وخاصة غير المدربة منخفض ما يؤدي إلى دفع مجموعات مختلفة نحوالهجرة إلى الخارج.

ومن جانب آخر تناولت ساسكيا ساسن " 1911 في تفسيرها لظاهرة الهجرة الدولية أن هذه الأخيرة هي نتاف للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز "الدول الغنية "ومحيط" الدول الفقيرة "، كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الغنية إلى إحداث مشكلات هيكلية في إقتصادات الدول النامية مما يشجع على الهجرة وفي ها السياق تعد الهجرة ليس فقط نتيجة للإنتاج القوي ولطلب العمل في الدول الصناعية ولكن بشكل أعم لهياكل السوق العالمي .[2]

وبناء على ما سبق تحلل هذه النظرية الهجرة بمنظور شامل مؤكدة على أهمية الاقتصاد فهي تشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة والأنشطة الاقتصادية القوّية العالية المستوى سوف تؤدي حتمًا إلى ركود في الأنشطة الأولى والى تخبط الدوائر الاقتصادية، فهذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة بشكل متزايدة، كما أن اعتماد الدول النامية على الزراعة وتصدير المواد الخام مواكبة بلك التأخر الصناعي، ما يفسر جليًا سبب تحرك تدفقات الهجرة نحومسار واحد من المحيط إلى المركز.

ثانيا :النظرية السوسيولوجية

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

[1] ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور انساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 19

[2] نفس المرجع ، ص 18

ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانيًا في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك والتساند الاجتماعيين وبالتالي ظهور الإنزلاقات.

وعليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية" دوركايم "إلى ثلاثة أنواع :[1]

الهجرة السرّية وكونها انتحار أناني :ويحدث ها السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وينشأ ها النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السرّي من يسانده عندما تحل به أية مشكلة وبلك تصبح الهجرة السرّية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

الهجرة السرّية وكونها انتحار إيثاري :وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطًا ارتباطًا وثيقا بجماعات أوأشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

الهجرة السرّية وكونها انتحار أنومي :تحدث الهجرة السرّية في هذه الحالة عندما:

تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.

تضطرب الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع.

تحصل هوّة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصي وما هومتوفر فعلا.

وبالنتيجة تخلص نظرية دوركايم في تفسيرها لظاهرة الهجرة السرّية إلى أن المهاجر السرّي يشعر بأنه غير قادر على الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية أولأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية فيجبر على الانسحاب وها الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية.

[1] المؤتمر الدولي حول الإعلام والأزمات والرهانات والتحديات . مداخلة نجيب بخوش ، سعاد سراي بعنوان": **المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرّية في الجزائر** ". كلية الاتصال . جامعة الشارقة . الامارات العربية المتحدة.

- **مخالفة القيم والمعايير** :التي يشترك فيها غالبية الناس في المجتمع، وفي ها الصدد تفسّر الهجرة السرّية على أساس أنها سلوك منحرف، وبلك يقوم المجتمع بإضفاء صفة الانحراف على المهاجر السرّي.
- التقليد :حيث أن الهجرة السرّية تنشأ بتأثير نموذجي يحتذى به، وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحريك الدوافع الاتية، حيث أن الفرد الي يملك استعدادًا للهجرة يندفع بقوّة التقليد نحوممارسة ها السلوك.

ثالثا :نظرية الشبكات أودوام الهجرة

إن البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم للغاية لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط التي تربط أكثر دول المنشأ ودول المقصد، ففي الواقع يقدم كل مهاجر فرصًا للأشخاص من محيطه" أفرادا من عائلته أوعشيرته أوحتى جيرانه "لحثّهم ومساعدتهم على الهجرة.

وفي هذا السياق فإن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي وعقلاني بحت على النحوالذي تدعوإليه النظرية النيوكلاسيكية، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الين يستطيعون دعم المهاجر ماديًا ونفسيًا خلال جميع مراحل انتقاله.

كما أن شبكات الهجرة تسمح من خلال تأثيراها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين المستقبليين بالاستمرار الذاتي لعملية الهجرة .

أيضا تعمل هذه الشبكات كمقدمة لخدمات تعمل على التقليل من تكلفة الهجرة ويكون ذلك بالأخذ في الاعتبار بوجود مخزون من تعداد المهاجرين المشتتين في عدّة مدن وبلدان والي هوأحد المعايير الهامة التي تتدخل في قرار الهجرة[1].

وهكذا كلما كانت شبكة الهجرة متطورة كلما انخفضت التكاليف وزادت الهجرة تطورا ويلعب رأس المال الاجتماعي للمهاجر دورا أكثر أهمية من رأس المال النقدي.

وفيما يتصل بنظرية الشبكات في تفسير ظاهرة الهجرة، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في

[1] مونسوتي الكساندرو . **الحروب والهجرات" الشبكات والاستراتيجيات الاقتصادية لشعب الهزارة في أفغانستان** . اصدارات معهد نوشاتال للانثروبولوجيا . باريس . دار العلوم للإنسان،2004، ص 57.

التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجر .وقد أوضحت" سارة هاربيزون "تعقد البنيات العائلية التي تميّز عملية الهجرة ولك لكون العائلة الوسيط بين الفرد والمجتمع.

وفي ها الإطار تقدم كل من" سارة هاربيزون "و"بويد "ثلاثة عوامل أساسية تعطي للوحدة الأسرية أهمية كبيرة في عملية الهجرة وهي:

الأسرة هي الداعم الأساسي للمهاجر، فهي التي تدبر الموارد من أجل السفر والإقامة... في البلد المستقبل وخاصة عندما نتعامل مع تعداد المهاجرين الشباب الين لا يملكون وسائل مادية كافية.

تمتلك الأسرة شبكتها الاقتصادية والاجتماعية ويضيق حد صلة القرابة في المساحة الجغرافية شديدة الاتساع، فينتقل الأشخاص حيث توجد لديهم عائلات تستطيع مساعدتهم وتتحمل مسؤوليتهم في حالة المشقة وتبحث لهم عن عمل وتساندهم نفسيًا في حالة الضيق أوفي حالة صدام الثقافات وتتوطد الروابط بين أفراذ العائلة الكبيرة لتوجد تضامنًا متعدد القوميات والي يجعل من المهاجر ممثلاً فعّالاً في تنمية بلده الأم.

الأسرة هي نقطة التجمع الرئيسية وهي في ها السياق توجه الفرد وتعمل على تطويره وحمايته .[1]

رابعا :نظرية الطرد والجب

تعد نظرية الطرد والجذب من أبرز النظريات المفسرة للهجرة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

وقد اعتبر" بوف "أن سمتي الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أوالبلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان آخر.

وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أمّا عوامل الطرد القوّية فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل الطرد

[1] سارة هاربيزون . **هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة** . مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة . نيويورك . مطابع بيرجامام ، 1981 ، نقلا عن ساعد رشيد،المرجع السابق، ص 22

عوامل بنائية كالنموالسكاني السريع وأثره على الغاء والموارد الأخرى .والعامل السكاني يكون أكثر وضوحًا في الدول الفقيرة التي تناضل فعلاً في مواجهة مشكلات غذاء كبرى ويتمثل العامل البنائي الآخر في الهوّة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أوالحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أوداخلها .[1]

أمّا عوامل الجب فتتمثل في الزيادة المضطردة على العمل في بعض القطاعات والمهن فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية معيّنة من العمال .وهناك أيضا عوامل الشيخوخة التي تزحف على الدول الصناعية وبالذات في أوروبا الغربية ما يؤدي إلى انكماش قوّة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل.

خامسا :نظرية تخطي الحدود الدولية:

تعرف هذه النظرية أيضاً بنظرية" **عابرا الحدود القومية**"، وتتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفتها عملية اجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية، وتؤكد على أهمية تضييق المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد والجب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان وكلك تحسين وسائل الاتصالات الحديثة، حيث يتم نقل الأفكار والتصورات كما أن تحسين وسائل المواصلات والاتصالات السريعة والرخيصة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.

وقد برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب .إن يحدث التحول الاجتماعي من خلال ثلاث آليات:

أولا : عندما يعود المهاجرون ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية، أوعندما يزور غير المهاجرين أعضاء أسرهم المهاجرين، أومن خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والمحادثات التليفونية وشبكة المعلومات الدولية.

ثانيا: عندما يتحدث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم.

[1] علي عبد الرزاق جلبي . **علم اجتماع السكان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1984، ص 261

ثالثا: يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة، أويتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية[1].

إن السجل التاريخي لظاهرة الهجرة كشف عن أن الهجرات الدولية قد نمت وتزايدت ليس في حجمها فقط، بل في المسافات التي تغطيها من مكان إلى آخر وينبغي أن نعلم من هذه الظاهرة أن الهجرات قديماً وحديثاً كانت عاملاً مهماً في تاريخ تطور وتقدم الجنس البشري وتكمن أهمية ظاهرة الهجرة الدولية للسكان سواء ما كان منها على المستوى العالمي أوعلى المستوى المحلي في أنها تعد العنصر الأساسي الثالث المؤثر في حجم السكان في أية دولة في العالم[2].

[1] ربيع كمال كردي صذالح . **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا . دراسة انثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم**، رسالة دوكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2005، ص ص 6-07

[2] أمل يوسف الصباح،" **البيانات الاحصائية لظاهرة الهجرة**"، مجلة عالم الفكر ، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 1990، ص 109

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

إن الهجرة غير الشرعية لم تعد ظاهرة بسيطة بل تعاظمت مع تعاظم آثارها وتعددها، الأمر الذي يستدعي الكثير من التنسيق والتعاون من أجل ردعها والسيطرة عليها من خلال استئصال الأسباب الدافعة إليها، وعليه فبن البحث عن أسباب الهجرة ينال أهمية بالغة في الدراسة على أساس أن الوصول إلى أيّ حل بعيدا عنها سيظل حلاّ عقيما ولا يأتي بثماره.

المطلب الاول : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

يهب كثير من الباحثين إلى حصر أسباب الهجرة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة.

يتميّز الدافع الاقتصادي للهجرة بقدرته الكبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه، ووفقًا لإحصائيات سنة 2005 يوجد حوالي 190 مليون مهاجر يتوزعون بنسب مختلفة على قارات العالم [1]34 % في أوروبا 23% في أمريكا الشمالية ، 28% في آسيا ، و9%إفريقيا–3% في أمريكا اللاتينية والكاريبي و3% في نيوزلندا واستراليا ، فهذه النسب تعكس بشكل واضح صدى الدافع الاقتصادي للهجرة بتأثيره والحاحه، فحوالي 60 % من المهاجرين استقروا في المجتمعات الأكثر تقدمًا وثراء، وترتفع النسبة إلى حوالي 67 % إذا أضفنا إليها نسبة المهاجرين إلى الدول الخليجية النفطية، كما أنه إذا استبعدنا عدد اللاجئ(13.5مليون لاجئ) من الرقم الإجمالي لإحصاء المهاجرين أخا في الاعتبار مواقع تمركز اللاجئين قاريا في آسيا وافريقيا(حوالي 7.8 مليون لاجئ في آسيا –3 مليون لاجئ في إفريقيا) فبن نسبة المهاجرين إلى الدول المتقدمة والغنية ترتفع من حوالي 67 % إلى 71 % ليتأكد أكثر فأكثر الثقل النسبي للعامل الاقتصادي كدافع للهجرة.

كما أن ها الثقل النسبي للعامل الاقتصادي يحدد من جهته نوعية الهجرة كهجرة دائمة أو مؤقتة، فعندما يكون الدافع الاقتصادي هو الفاعل المحرك للهجرة فبن النسبة الغالبة من المهاجرين تستقر في بلاد المهجر سواء تمثل ذلك في الهجرة بصورتها الشرعية أوفي صورتها غير الشرعية.[2]

[1] سمير رضوان" . **هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين**" . مجلة السياسة الدولية ، العدد 165 ، يوليو.2006

[2] مجلة السياسة الدولية . العدد 162 . أكتوبر 2005، ص ص 92–98

فالتباين في المستوى الاقتصادي يتجلى بصورة واضحة بين الدول الطاردة والمستقبلة للهجرة، هذا التباين هو نتيجة لتذبب وتيرة التنمية في البلدان التي لا زالت تعتمد بالأساس في اقتصادياتها على الفلاحة وتصدير المواد الخام وهما قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار الموسمية والثاني بأحوال السوق الدولية ما يؤثر سلبًا على مستوى سوق العمل .[1]

فالمجتمع المغاربي يتميز بارتفاع نسبة الفئة المؤهلة للعمل مابين (15-64 سنة) حيث تبلغ نسبتهم حوالي54.6 % كما أن لديه فائض في الطاقة الشبانية على عكس الدول الأوروبية المستقبلة [2]التي تعاني من الشيخوخة المزمنة ، حيث تمثل الفئة التي يتجاوز سنها 65 سنة نسبة 60 % من المجتمع، وفي ها السياق أشارت دراسة لهيئة الأمم المتحدة في مارس 2000 إلى أن أوروبا ستحتاج إلى47 مليون مهاجر لوقف انخفاض السكان، والى 77 مليون من أجل الحفاظ على الفئة النشطة وأنه بحلول عام 2050 ستحتاج إلى 700 مليون مهاجر للإبقاء على التوازن بين نسبة السكان والفئة العاملة، وتشير نفس الدراسة إلى أن استمرار هذه الوضعية ستؤدي إلى انخفاض سكان انجلترا بـ 4 % وألمانيا بـ 11 %وايطاليا بـ 28 % سنة 2050.[3]

وخلافًا لما نجده في دول الاستقبال فبن النمو الديموغرافي رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى الانتقال الديموغرافي في الدول الموفدة، لا زال مرتفعا نسبيا وها له انعكاس على حجم السكان النشطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل فالعلاقة بين النمو الديموغرافي والهجرة تتضح أكثر من خلال سوق العمل، فمع ارتفاع نسبة الفئة القادرة على العمل هناك نقص كبير في مناصب الشغل، وهكذا فبن البطالة تمس عددا كبير من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية، وتقدر نسبة البطالة في الجزائر بحوالي 23.7 %حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الضغط على سوق العمل يغذي " **النزوع إلى الهجرة** " خاصة في شكلها غير القانوني.

---

[1] يمينة حمدي، **قوارب الموت :الهجرة السرية حلول تنموية أو أمنية** . العرب الأسبوعي.عدد:السبت 4-8 2009، ص 29.

[2] ساعد رشيد، المرجع السابق، ص 56

[3] ساعد رشيد، المرجع السابق ، ص 57

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، حيث بلغت نسبة السكان الين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر مثلا حوالي 10 % كما يشكل التباين في الأجور عاملا محفزا على الهجرة، حيث الحد الأدنى للأجور يفوق من ثلاث إلى خمس مرات المستوى الموجود في بعض الدول[1]، فبينما في أوروبا هناك ندرة في اليد العاملة مع وجود فرص عمل كثيرة ونسبة البطالة فيها لا تتجاوز6.5 % واليد العاملة المغاربية رخيصة وقادرة على العمل في كل المجالات حتى تلك التي يرفضها الأوروبيون.

وفيما يختص بالجزائر فبن العملية التوزيعية للثروة الوطنية ارتبطت بالعديد من المشكلات خصوصا لدى فئة الشباب الجامعي والشباب الحاصلين على شهادات التكوين المتخصص فعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب ها العدد الهائل من الشباب(يتخرج سنويا من الجامعات الجزائرية ما يقارب230 ألف طالب)وتحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم ما يؤدي إلى الزيادة في الإحباط الفردي والسخط الجماعي ومن ثم يصبح الفرد أكثر استعدادا للانخراط في الثقافة الهامشية، والهجرة السرّية تعتبر مظهرا من مظاهر هذه الثقافة.[2]

ويرجع الباحثون الاضطرابات التي عرفها المجتمع الجزائري إلى:

- إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد.
- غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية ما جعل الاقتصاد الجزائري مجرّد جسد بدون روح.
- تدفق ريوع النفط سمح بالزيادة في الاستهلاك الكمالي لشرائح اجتماعية محددة، بينما ظلّت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني من عدم إشباع الحاجيات الأساسية للحياة، وازدادت المعاناة مع شروع الدولة في تنفي سياسة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتي كانت انعكاساتها واضحة على الفئات الدنيا من المجتمع سواء تلك القاطنة في الأرياف أوفي المدن.[3]

---

[1] ساعد رشيد، _المرجع السابق ، ، ص 60

[2] ساعد رشيد، _المرجع السابق ، ص 57

[3] علي سموك ، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري :من أجل مقاربة سوسيولوجية** ، الجزائر ، مختبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع ، جامعة باجي مختار 2009 ، ص ص208-209

وإذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعًا قوّيًا ووراء الهجرة إلا أن ذلك لا يعني بأنها كافية ما يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى تتجلى في الظروف الاجتماعية وتتعدد الأسباب وتتنوع بتعدد المهاجرين، ولكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين :الأولى طاردة والثانية جاذبة.

ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة، ويدل التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليًا ينفره من بيئته الأصلية، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي.[1]

وتتمثل في:

- صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى : سيارة – هدايا – استثمار في العقار ...وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.
- **أسباب نفسية وذاتية** :وهي تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي.
- **وسائل الإعلام** :وخاصة منها المرئية حيث الصورة الإعلامية تستقطب المشاهد بمغريات الغرب كأحلام يسعون لتحقيقها يومًا ما.

المطلب الثاني: الأسباب السياسية والأمنية

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدّت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثًا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الأوروبية الموعودة.

وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدّت بطريقة مباشرة أوغير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها.

[1] www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html

فالعوامل السياسية ت عد من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مرّ التاريخ، حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنَها مسبَب للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلّح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت وما ا زلت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية.[1]

ومن الأسباب السياسية القصرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج ، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة[2].

لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية من أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، ممّا تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق أنواع من الاستقرار والأمن، ففي العقود الأخيرة وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة أوالنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم الناشئ بين

[1] رياض عواد . **هجرة العقول** . سوريا . دار الملتقى للطباعة والنشر1995، ص 70

[2] محمد رشيد الفيل . **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا** . عمان . دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000، ص ص 41-42

الدول الأفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية، حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي .[1]

فالاستعمار الأوروبي قام بنهب خيرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية وبشرية ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون م ا رعاة الوضع والواقع الاجتماعي الأفريقي مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة.

فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبير عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، بحيث يشعر الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير عن الذات والديمقراطية وتظهر هذه الظاهرة بالات في الدول الأكثر تسلطية وقمع في دول العالم الثالث حيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم .[2]

وفي ها السياق قال رئيس الحكومة الاسبانية السابق فيليب قون زاليس:" لوكنت شابًا مغاربيًا لحاولت الهجرة ولوأمسكوني لحاولت مجددًا".

ويبرر ها القول معرفة الأوروبيين بالظروف التي يعيشها الشباب في دول المغرب العربي والتي يسودها طابع قمع الحريات وانعدام الديمقراطية وحرية التعبير وغلق المجال السياسي ولدلك يجدون أنفسهم دائما مهَمشين وغير معنيين بسياسة دولهم التي تتجه لخدمة فئة معينة، فالهجرة السرّية هي صرخة شباب أمام الفساد الإداري الي تعيشه الدول المغاربية فأصبح الشباب يسعى إلى ابتكار طرق جديدة تضمن لهم " **الحرقة** " بأقل الأضرار.[3]

ومن جانب آخر فبن الدول المصدرة للمهاجرين " **كالدول المغاربية** " كانت في مرحلة ما ترى في هجرة اليد العاملة وسيلة فعّالة لاستقرار سوق العمل لديها ومعالجة مشكلة البطالة

---

[1] هاشم فياض . **أفريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية . ليبيا** . مركز البحوث والدراساتالإفريقية . 1995 . ص41

[2] مفيد الزيدي" . **أزمة إنسان أم أزمة أمة :هجرة العرب نحو الغرب**". مجلة العرب الأسبوعي.المجتمع . عدد:6-2-2010

[3] السكناوي الزويري. **الهجرة السرّية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية**. جريدة الصحوة.عدد 5-3-2005.

ووسيلة من وسائل نقل الخبرة والتقنية بالتكوين المهني للمهاجرين ولها في فترة الثمانينات كانت هذه الدول لا تبحث عن حلول لوقفها بقدر ما كانت تسعى لتحسين وضعية رعاياها.

والهجرة غير الشرعية لم تكن تفسر بعيدا عن ها بل كانت الدول المغاربية تعتبر أنه مشكلة أوروبا وحدها ولا تعني دول الانطلاق أوالعبور خاصة وأن الدول المصدرة ككل لها عدة فوائد من هذه الظاهرة أبرزها إدخال العملة الصعبة التي وصلت في عام 1997 لأكثر من 77 مليار دولار، وهي قيمة لا تفوقها إلا أموال البترول، ويحتل كالمغرب الصدارة بين الدول المغاربية ثم تأتي تونس والجزائر.

وفيما يتعلق بالسياسات الأوروبية التي كانت عاملاً في تشجيع الهجرة غير الشرعية فتتمثل في إجراءين أساسيين هما[1]:

أولا :سياسية غلق الحدود التي طبقتها ابتداء من عام1974 والتي جعلت الهجرة إليها تنحصر في ثلاثة أشكال هي :التجمع الأسري، اللجوء والهجرة السرّية .

وفي سنة 1993 قامت كلك بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوى 2 إلى 3 %من إجمالي اللاجئين (كانت ألمانيا أول من بادر بلك لأنها تستقبل ربع حصة أوروبا من اللاجئين ثم تبعتها فرنسا وبريطانيا)وهوما أدّى إلى ظهور الأشخاص بدون وثائق " الذين يعتبرون هم أيضا مهاجرين غير قانونيين.

ثانيا :أمّا الإجراء الثاني الذي ساهم في تشجيع الهجرة غير الشرعية فهوتسوية الوضعية للمهاجرين الين لا يحملون وثائق، وهوالإجراء الي لجأت إليه الدول كإجراءاستثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية وأيضا لإجراء إحصاء دقيق حول أعدادهم.

وقد لجأت لهه العملية عدّة دول كتجربة تسعى من خلالها لحل مشكلة الهجرة غير القانونية بعد غلق حدودها، غير أنه كان لها الإجراء أثر سلبي كبير حيث أدى إلى تشجيع طالبي الهجرة على المغامرة بالدخول سرا ما دامت وضعيتهم سَت سوّى يوما ما مما جعل نشاط شبكات التهريب يتضاعف[2] .

[1] ساعد رشيد، _المرجع السابق ، ص 64

[2] ساعد رشيد، _المرجع السابق ، ص 64

وفيما يرتبط بالجزائر فبنها كبقية الدول التي اتبعت الاشتراكية في الحياة السياسية شهدت تحولا من النظام الحزب الواحد إلى نظام سياسي ديمقراطي وذلك منذ أحداث الخامس من أكتوبر 1988 التي عمّت كافة التراب الوطني، وأدت إلى ظهور دستور جديد أقر التعددية الحزبية دستور جانفي 1989.

إن الديمقراطية التي عرفتها الجزائر تولدت عنها كثرة الاحزاب والجمعيات السياسية التي لم تلبي حاجيات وطموحات المواطنين، ومع تأ زم الوضع الأمني وظهور الهمجية الإرهابية في العشرية السوداء، وتفشّي ظاهرة التقتيل الجماعي أولمجازر...، دفعت الشباب إلى الهجرة غير الشرعية هروبا من الإرهاب وبحثا عن الأمن والاستقرار.

إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي للبلاد حيث عرفت الجزائر تعاقب عدة حكومات في مدة زمنية قصيرة(أكثر من عشرة حكومات في العشرية السوداء)

كما أن إعلان حالة الطوارئ أعطى الانطباع باللأمن ، ها ما خلق للمواطن الجزائري الخوف وعدم الطمأنينة .[1]

المطلب الثالث: الأسباب الجغرافية والديموغرافية

إنَ للعوامل الجغرافية الطبيعية أوالبيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث إن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات وثورات البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة.[2]

وقد أدّ ت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق، أوعلى شكل حركات جماعية [3].

وليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد أهمها على الإطلاق في بعض الجوانب، فكثيرا ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التي تحدث

اختلالا خطيرا ينعكس سلباً على الحياة فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالباً ما تعاني العديد من المشاكل بسبب موقعها الجغرافي ما يؤدي إلى خسائر فادحة بالقطاع الزراعي.

---

[1] ساعد رشيد، _المرجع السابق ، ص 65

[2] محمد حسين صادق حسن . الهجرة الخارجية وأثرها على البناء الطبقي . مرجع سابق . ص44

[3] الهادي أبولقمة . **الانفجار السكاني** . ليبيا . منشورات جامعة السابع أفريل . 1994 . ص35

فالكوارث الطبيعية تسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع، بل والحيوانات فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة إلى دول خارجية من أجل البحث عن مكان آخر يتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار.[1]

إن هذه المشاكل قد أصابت أكثر من ست وثلاثين دولة في القارة الأفريقية في منتصف الثمانينات، وبالتالي مثلت عبئًا ضخما على العديد من هذه الدول وهدّدت اقتصادها، بالإضافة إلى أن بعض دول القارة واجهت تحديات كبيرة خلال العشرين عامًا الماضية، تمثلت في الجفاف والتصحر الذي ضرب أجزاء عديدة من القارة وتؤدي كلك السيول والأمطار دورا كبيرا في اختلال التوزيع السكاني كما أن الأمر الذي يزيد من حدة هذه المشاكل هوأن موجات الجفاف والتصحر، قد تعقبها موجات متتابعة من اسراب الجراد خاصة تلك التي ظهرت بشكل واضح في السودان واثيوبيا وتشاد والجزائر والمغرب ودول غرب أفريقيا سنة 1993[2].

ويشير التقرير الاقتصادي الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2001 إلى أنه ما بعد سنة 1986 هناك مناطق شاسعة في القارة ما ا زلت تعاني من الجفاف والتصحر حيث تعد إثيوبيا من أكثر دول القارة الأفريقية التي تعاني من هذه المشكلة.

وبلك تلعب العوامل الجغرافية دورها الكبير في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج أوطانهم هروباً من الأوضاع القاسية التي يعانون منها، وهوما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الأفريقية التي تعاني من هذه المشاكل.

ومن جانب آخر تعتبر العوامل الديموغرافي كذلك من العوامل المحفزة على هجرة السكان فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية السيئة والظروف السياسية غير المستقرة، تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جداً منها بطرق شرعية وغير شرعية إلى أوروبا وتشكل الفروق الديموغرافية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملاً مهماً في هجرة السكان، بحيث يمكن القول إن الهجرة تمثل تعويضاً عن انخفاض

[1] على وهب . **الجغرافية البشرية** . القاهرة . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر . 1911 . ص48

[2] عادل عبد الرزاق . **دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963الى 1993.** الهيئة المصرية العامة للكتاب 2003، ص 240.

معدل النموالسكاني في مجتمع الجذب، كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الإرسال أي الطرد مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الاستقبال أي الجب من أسباب الهجرة[1].

تعاني دول شمال أفريقيا –وان بدرجات متفاوتة – من معدلات للنموالسكاني تتجاوز معدلات نموها الاقتصادي .وتمثل الضغوط الديموغرافية على ها النحوتحدّيًا حقيقيًا لهذه الدول التي تتمثل في نسب بطالة مزمنة ومتزايدة، إلى جانب الداخلين كل عام إلى سوق العمل.

هذا الأمر الذي يجعل هذه الدول تتطلع لأسواق العمل الخارجية لامتصاص جانب من الأيدي العاملة الفائضة، لاسيما في دول الاتحاد الأوروبي بعد أن تراجعت فرص العمل بأسواق دول الخليج العربية لأسباب متعددة .[2]

ووجود ضغوط ديموغ ا رفية وحالة بطالة واسعة المدى، والتي تشكل في م جملها عوامل طرد للسكان من مواطنها، لا تكفي وحدها لاستكمال دورة الهجرة سواء القانونية أوغير القانونية، ما لم تتوافر بالمقابل عوامل جب على الساحل المقابل أي في دول الاتحاد الأوروبي، فالعمّال القادمون من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط مقبولون للعمل سرا في الزراعة أوفي المطاعم أوالمقاهي والمصانع الصغيرة، وأعمال النظافة والتشييد الشاقة، لكونهم يقبلون أجورا منخفضة ولا يطالبون بالحق في الضمان الاجتماعي فهم غير قانونيين على الصعيد الرسمي ولكنهم مطلوبون على صعيد سوق العمل غير القانوني، أوبمعنى آخر "**السوق السوداء للعمل** "وهوما يوضح أن القوانين الأوروبية المنظمة للهجرة لها النوع من العمالة ما زالت قاصرة، وهوما يفسر استمرار تدفقات الهجرة غير القانونية رغم كل الإجراءات المضادة.

ففي الدول النامية يترافق ارتفاع الخصوبة مع انخفاض معدلات وفيات الأطفال مما يجعل البناء العمري يمتاز بأنه شبابي، بينما تنخفض الخصوبة في الأقطار المستقبلة، فعلى سبيل المثال وصل معدل الخصوبة في إيطاليا إلى 1.3طفل لكل إمرأة، وفي ألمانيا إلى 1.4 طفل لكل امرأة عام 1993 ، كما أن أكبر تناقص في عدد السكان على مستوى أوروبا يتمثل في إيطاليا وألمانيا وها ما يؤكد حاجة إيطاليا والدول الأوروبية إلى مزيد من المهاجرين، لذا يرى البعض أن كل دول الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى ما بين 30 – 39 %

[1] ربيع كمال كردي صالح . **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا** . مرجع سابق . ص12

[2] ساعد رشيد، _المرجع السابق ، ص 67

من نسبة سكانها وذلك حتى منتصف القرن الحادي والعشرين للحد من نقص وتفشي الشيخوخة[1].

وقد وصفت دراسة للمركز الأوروبي لمراقبة السياسات العائلية ومقره فيينا، هذا الواقع الديمغرافي الأوروبي بأنه يتّسم بتدني المعدل المتوسط للإنجاب المقدر بـ 1.45 طفل لكل امرأة عن المستوى المطلوب لتأمين نشوء أجيال شابة، وأنه ما لم يسجل ها المعدل تقدمًا وما لم يرتفع معدل الهجرة، فبن عدد السكان في أوروبا المقدر حالياً بـ 377 مليون نسمة من المحتمل أن يتراجع وخلصت هذه الدراسة إلى القول أن أوروبا تحتاج إلى المهاجرين والى موقف وسياسات أكثر عقلانية وايجابية للتعامل مع قضية الهجرة بش قّيها القانونية وغير القانونية.[2]

المطلب الرابع: الأسباب النفسية للهجرة

تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمدًا لتحسين مستوى الحياة، وخاصة بعد غلبة الدوافع الاقتصادية وقلة فرص العمل وارتفاع الأسعار وانعدام فرص الحياة الكريمة، وتلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورًا بارزًا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية، وفقًا لأسلوب الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والأسرية؟ ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أوالتطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر، وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أوسلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية.

[1] ساعد رشيد، _المرجع السابق ، ص 68

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي . **تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي** . القاهرة . المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، 2007، ص 5

كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أوتحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضًا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهوعلى وعي وإدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة، ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسبابًا تتخطى الأسباب الاقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع ويمكن أن نشير لأهم تلك الدوافع وذلك على النحوالتالي :[1]

1- الشعور بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجًا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أوأصدقائه.

2- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.

3- ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة)

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أنه بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها الهجرة والتي تنطوي على مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع كما أشرنا إليها سلفًا، إلا أن عمليات الهجرة والتنقلات البشرية ليست عملية بيولوجية – كما هوالحال في المملكة الحيوانية – وأيضًا فهي لا تحدث من فراغ، بل تحددها وتدفع إليها سياقات اجتماعية وثقافية في الاعتبار الأول، فالهجرة في مجملها عبارة عن انتقال أوتحول من سياق أوموقف غير مرغوب فيه لهجرة عن تحقيق الإشباع النفسي والمادي والتكيف الاجتماعي وعدم قدرته على إشباع الاحتياجات والرغبات، إلى سياق أو موقف آخر تتوافر فيه إمكانات تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة نسبية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تلعب الخصائص السيكولوجية للأفراد دورًا لا يستهان به لتفسير ميل بعض الأفراد دون غيرهم إلى القيام بعملية الهجرة رغم اشتراكهم مع غيرهم في نفس ظروف وخصائص وإمكانات الموقف أو السياق الاجتماعي، ويمكن لنا بناء على ذلك القول: إن هناك دوافع أو خصائص موقفية ترتبط بالسياق

[1] إيمان شريف وآخرين، "**السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية – مؤشرات عامة (قرية تطون – محافظة الفيوم نموذجًا)**، ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر، المركزي القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القارة، في الفترة من 26 – 29 مايو 2008.

الاجتماعي، سواء الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة، أي الموطن الأصلي أو مكان الإقامة الدائم، وهي ما تسمى بعوامل الطرد، فضلاً عن عوامل الجذب المرتبطة بالمكان الذي يرغب المهاجر في الهجرة إلية.[1]

[1] السيد عبد العاطي السيد ، "**علم اجتماع السكان**"، الاسكندرية، دار المعرفة الجماعية، 2000، ، ص ص324 – 325.

المبحث الثالث: عوامل مخاطر الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الآثار السياسية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

اولا: الاثار السياسية للهجرة غير الشرعية

وللهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار السياسية من جراء الهجرة غير الشرعية، مما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي.

بدو أنّ مشكلة الهجرة سوف تزداد أهميتها سياسيا في المستقبل القريب، لأنّ أوروبا لم تخض إلى حدّ الآن في المشاكل الحقيقية التي تحول دون استقرار بلدان الشرق الأوسط وجنوب المتوسط، كما أنّ الحل يكمن في صياغة بدائل تنموية مع بلدان الجنوب تساعد على امتصاص آثار التحول الديموغرافي الذي تعرفه المنطقة، ممّا يفرض هيكلة سياسية جديدة للهجرة تخلّصها من براثن الهجرة السريّة وتهريب البشر. إذ أنّ أي مقاربة أمنية في وجه الهجرة غير الشرعية، لن تنجح إذا لم تتبعها سياسة توسع من آفاق الهجرة الشرعية، لاسيما أنه من المرجح أن تفقد القارة العجوز 50 مليونا من سكانها بحسب التوقعات الديموغرافية، ونظرا لنسبة شيخوخة سكانها المتزايدة في مقتبل عام 2050[1].

كما ان بعض الأحزاب اليمنينية المتطرفة قد تستغل مشكلة المهاجرين غير الشرعيين كأداة للوصول إلى السلطة وقد حدث ذلك فى كل من هولندا ثم فرنسا فى الإنتخابات الرئاسية , أما الجانب الاخر الذى دفع دول الإتحاد الأوربى إلى وضع مواضيع للهجرة الشرعية على رأس جدول أعمال اجتماع الإتحاد فى شهر يونيو 2002.[2]

ثانيا: الاثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية

الإخلال بالوضع الاقتصادي:

رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة ، إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا و خللا في سوق العمل الأوروبية ، باعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية ، و ذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات

[1] حسن مصدق،**الهجرة السرية معضلة أوروبا حلها منوط بمساعدة بيلدان المصدر والعبور**، مركز أنظمة الفكر المعاصر، جامعة السوربون، على الموقع الالكتروني بتاريخ 2021/08/08

http://www.alarab.co.uk/?id=55027

[2] http://alitaliya.net/2015-10-29

الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل و كذا شروط قاسية للعمل [1]، إضافة إلى زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة لتفشي اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالأعمال الشاقة التي يرفضها الأوروبيين الأصليين.

مشكلة الأقليات : إن نهاية الحرب الباردة و ما حملته من تغيرات في الساحة الدولية ، أدت إلى تصاعد الأفكار القومية التي خلقت العديد من الحروب و النزاعات داخل حدود الدولة الواحدة و بالتالي فتأثير الهجرة غير الشرعية على النمو الديموغرافي و كذا الواقع السكاني في أوروبا قد يؤدي إلى خلق أقليات تطالب بحقوقها ما يعني أن الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك أزمة و مشكلة تهدد أوروبا في عقر دارها.[2]

حيث أن تعرض المهاجرين غير الشرعيين للإقصاء من الحياة الاجتماعية و سوء المعاملة و التهميش يؤدي بالأفراد إلى المطالبة بحقوقهم نتيجة للأوضاع المتردية التي يعيشونها ، أيضا عامل التفريق الموجود داخل دول الإتحاد الأوروبي و الراجع في الأساس إلى سياسة التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين و السكان الأوروبيين الأصليين و كذا التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين في حد ذاتهم أي بين المهاجرين غير الشرعيين القادمين من أوروبا الشرقية و نفس الفئة القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، خاصة من الدول العربية و الإسلامية منها.حيث بدى واضحا هذا التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الضفة الشرقية لأوروبا خاصة بعد تفشي هذه الظاهرة و ذلك بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ، هذا ما أدى إلى بروز العنصرية التي بدأت تتصاعد منذ بداية السبعينات في غرب أوروبا ، حيث أصبح المهاجرون غير الشرعيون بصفة عامة يلامون على كل ما يحدث من مشاكل سواء التعامل بالمخدرات ، الجريمة المنظمة و تفشي ظاهرة التسول ، و قد أخذت الأحزاب اليمينية المتطرفة تستغل هذه الكراهية ما أدى إلى زيادة التشديد و التعقيد منذ سنة 1975.[3]

---

[1] ناجي عبد النور ،**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي،الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع وآفاق**، قسنطينة : منتوري،2008،ص 121.

[2] ساسي جمال ، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**، الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق ،قسنطينة: منتوري،2008,ص157.

[3] راضي عمارة محمد عبد اللطيف، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي دراسة حالة (ليبيا كدولة عبور)** رسالة ماجستير ، كاديمية الدراسات العليا. طرابلس. ليبيا ، 2008-2009، ،ص 71.

مشاكل النفقات: زيادة النفقات لدول الإتحاد الأوروبي، و ذلك من حيث تشديد الإجراءات على الحدود و ملاحقة المهاجرين غير الشرعيين و احتجازهم و إعادة تسفيرهم ما يؤدي بالدول الأوروبية إلى تحديد ميزانية كاملة لمثل هذا النوع من العمل.[1]

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والصحية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

اولا: الاثار الاجتماعية

نظرا للظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيون ، فقد ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات القادمة من بعض دول الشرق الأوسط ، شمال إفريقيا ، أفغانستان ، شرق أوروبا و أمريكا اللاتينية المتجهة نحو أوروبا الغربية من خلال التنقل عبر : روسيا ، تركيا و جنوب البحر المتوسط.[2]

كما ترتبط هذه الظاهرة بمشاكل أخرى انتشرت بكثرة في المجتمع الأوروبي و أصبحت بذلك تهدد استقراره و أمنه و التي تمثلت في شبكات التجارة بالبشر و الدعارة و استخدامهم للعمل في سوق الدعارة خاصة من دول شرق أوروبا مثل : دول البلطيق ، روسيا ، أوكرانيا، رومانيا، دول البقان، هذه الشبكات تعمل على المستوى الدولي ، و تضم أفراد من جنسيات مختلفة سواء[3] بذلك من دول المنشأ و كذا العبور و أيضا دول الوصول و ذلك من خلال التشارك مع عصابات الجريمة المنظمة كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بجرائم التزوير ، الرشوة ، الاختلاس، و جرائم الاعتداء على الأشخاص ، الأموال و الأغراض خاصة إذا لم يجد المهاجرين غير الشرعيين عملا يقتاتون منه، في الوقت الذي يقع فيه تحت ضغوط من طرف المجرمين اللذين سهلوا هجرته ز كذا الضغوطات التي يتلقاها من أسرته في بلد المصدر إضافة إلى ارتباطها بجريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين التي تتشارك مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو التشكيلات الإجرامية.

---

[1] نفس المرجع، ص 71.

[2] راضي عمارة محمد عبد اللطيف،مرجع سبق ذكره ،ص 71.

[3] ناصر حامد ،**المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج** ،"مجلة السياسة الدولية"، مصر ، مؤسسة الأهرام،العدد 163، المجلد42 ، جانفي 2006، ص 63

إضافة إلى تنامي الأحياء العشوائية و تدني الخدمات الضرورية و كذا تدهور البيئة و أيضا مشكلة الهوية الثقافية و تراجع القيم و المبادئ الأصلية للدول الأوروبية و كذا دخول عادات غريبة على المجتمع الأوروبي مثل: التسكع ، البطالة و التسول.

بالإضافة إلى المشاكل السابقة التي تفشت في المجتمع الأوروبي، ظهر ما يسمى بالزواج الصوري(الوهمي) ،حيث أظهرت وزارة الداخلية البريطانية ارتفاعا في الحالات المشتبه فيها التي تم الإبلاغ عنها من قبل المسجلين في انجلترا ، حيث أن الشباب و الشابات من بلدان أوروبا الشرقية و اللذين لديهم الحق القانوني في الإقامة في بريطانيا يقومون باستغلال هذا الحق و ذلك ليتمكنوا من منح الزواج الصوري للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من أماكن أخرى من العالم و ذلك بهدف حصولهم على حق الدخول و حق الإقامة ، حيث أفاد بعض مسجلوا الزواج أنه في هذه الحالة يجدون أزواجا مزعومين لا يتكلم أحدهما لغة الآخر .[1]

و كذا ظهور ظاهرة الزواج من أجنبيات و أجنبيين ، و ذلك نتيجة بحث المهاجرين غير الشرعيين عن مشروع يضمنون من خلاله بقائهم داخل دول الاستقبال ، و ذلك ما يعني أنه سيحصل على الطلاق بمجرد الحصول على ضمانات للبقاء قي هذه الدول ، و كذا اختلاط الأنساب الأوروبية الأصلية ما يؤدي هذا إلى تهديد الهوية الأوروبية من حيث إمكانية بقاء الجنس الأوروبي النقي.[2]

ثانيا: الأثار الصحية

المهاجرين غير القد يكونون مصدرا لنشر الأوبئة و الأمراض مثل : الايدز ، السارس ، التهاب الكبد الوبائي ، بالإضافة إلى كونهم لا يتوافرون على الإمكانيات اللازمة لتحمل دفع تكاليف و نفقات العلاج و معظمهم لا يدخلون في مظلة التأمين الصحي.[3]

---

[1] أمين سعد،**الهجرة إلى أوروبا : قارة عجوز بلا دماء محددات التجنس ...زواج صوري و رقابة و ركود اقتصادي** ،يوم:2021/08/16 ، الموقع:http : mm://www.aannaba.org/nbanewes/80/755.htm

[2] حمدي شعبان ،**الهجرة غير المشروعة (الضرورة و الحاجة)**،"مجلة السياسة الدولية "، مصر ، مؤسسة الأهرام،ص10.

[3] عثمان الحسن محمد نور،ياسر عوض الكريم المبارك،**الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة**،الرياض:مركز الدراسات والبحوث ،2008،ص83.

المطلب الثالث :الآثار الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

نظرا لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات الشخصية ، فهذا ما يعني أنه في حالة ارتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف على المرتكب الحقيقي لهذه الجرائم و بالتالي تفشي المشاكل و المجرمين في المجتمعات الأوروبية. [1]

ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها المختلفة بقضايا الأمن والأزمات المترتبة من الخلل الناجم عن عدم معالجتها والحد منها ، فالهجرة غير الشرعية في هذا المحور قد أثرت علي إستقرار أوروبا مما ترتب عليها إختلال للأمن الأوروبي ، حيث تتلخص أهم مؤشرات هذا الإختلال في المظاهر التالية :

- إختلال الأمن الأوروبي وإتساع حجم التهديدات التي تواجهه إذ إن الظروف التي تحيط بمنطقة الإتحاد الأوروبي أصبحت تشكل مصدر التهديد المباشر للمنظومة الأمنية .
- إنتشار الجرائم وعمليات الإتجار بالبشر .
- إستخدام المهاجريين غير الشرعيين وإستغلالهم في تنفيذ الجرائم .
- تذايد أعمال عصابات المافيا في أوروبا بسبب توفر رغبة المهاجرين في المغامرة والهجرة .
- ظهور وإنتشار مكاتب الإستقدام الخارجي والوكالات الوهمية وغير القانونية .
- تفشي الأمراض والأوبئة الخطيرة خصوصاً تلك الأمراض التي تنتشر في منطقة المغرب العربي .
- إمكانية دخول المهاجر غير الشرعي في أي نشاط أو عمل لطالما كان هذا العمل يحقق له بعض المكاسب تظهر هذه الحقيقة بصورة وأضحة من خلال تسمية المهاجر غير الشرعي باسم (الحُرقة) .

يتضح الإنعكاس الثاني من المحور الأمني علي الأمن الأوروبي في زيادة حجم الإنفاق العسكري و الأمني لدول الإتحاد الأوروبي ، فاسبانيا علي سبيل المثال زاد حجم إنفاقها علي

[1] ناجي عبد النور ،**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**،الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع وآفاق، قسنطينة : منتوري،2008،ص 121.

قوات الحرس المدني الإسباني حتي بلغ في الفترة من 1995 إلي 2000م أكثر من 12 مليار يورو في حين بلغ عدد الموظفين حوالي 427,271 [1]

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في الإتحاد الأوروبي و المجال الأورو متوسطي تتطلب زيادة معدل الميزانية المخصصة للأمن والدفاع كضرورة لعملية البناء الأمني للمنظومة الأوروبية المتوسطية ، مع إعطاء الأولوية الأمنية للتعاون والتنسيق سواءً كان التنسيق داخلي أو إقليمي ، فالمشكلة تكمن في إن تزايد معدل الإنفاق علي الجوانب العسكرية والأمنية ينعكس سلباً علي الدولة ويؤثر مباشرة علي حركة التنمية الإقتصادية فقد إلتزمت الدول الأوربية بتخصيص (5,7) مليار دولار في عام وأحد بين عامي1995 و 1996م ، كما تبدو المشكلة الثانية في إن ظاهرة الهجرة إلي أوروبا لم تعد تقتصر علي الجزائر فقط فهنالك مجموعة من المهاجريين من الدول الأخري ويشكلون نسبة متزايدة من جملة المعدل العام للهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا[2]

تزايد معدل هجرة الأفراد إلي أوروبا بواسطة الجزائر ، ويبدو إنه سيترتب علي هذا التزايد مجموعة من الآثار التي ستؤثر علي الأمن الأوروبي يمكن تلخيصها في نقطتين :

أولاً : تزايد معدل الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا عن طريق الجزائر سيفرض علي الجزائر زيادة الميزانية الأمنية مع زيادة جهودها للحد من ظاهرة الهجرة ، هذا قد يؤدي إلي إن تطالب الجزائر الدول الأوروبية بدعمها .

ثانياً : إن دعم الدول الأوروبية للجزائر في إطار سعيها للحد من الهجرة إلي أوروبا يعني إستمرار زيادة معدل الإنفاق الأمني للمنظومة الأمنية الأوروبية .

كما تتضح نقطة ثالثة ؛ هي إن دوافع الهجرة غير الشرعية ترتبط بصورة مباشرة بقضايا التنمية والإستقرار في الدول التي يهاجر منها الأفراد لذا فإن الأمن والإستقرار في النطاق الأوروبي لايمكن تحقيقه دون التوصل إلي عملية سلام شامل في المنطقة التي تحيط بلإتحاد الأوروبي.[3]

---

[1] حتو فايز ، **البُعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية** ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الأستراتيجية والأمنية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2010م ، ص 140

[2] الأخضر عمر الدهيمي ، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة** ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ط1 ، 2010م ، ص 23 .

[3] الأخضر عمر الدهيمي ، المرجع السابق ، ص 23 .

المجث الرابع : مفاهيم أساسية حول وباء كورونا

المطلب الاول: الاهتمام الدولي بالأوبئة

تعد التهديدات التي تتعلق بالأوبئة من بين الاهتمامات الكبرى التي ترهق الدول ما يمثل ضغوطا كبيرة عليها، وبالتالي سوف تتفاقم المشكلات في أقاليم العالم ذات الحسابات الجيوسياسية، ومن هنا يتفق العديد من الباحثين على أن انتشار وباء جائحة كورونا Covid-19وما ترتب عليه من تداعيات ضخمة يعد ضمن "نقاط التحول المركزية "إلى حد ما بمنظومة القيم استناداً إلى أن "عالم ما بعد كورونا "لن يكون كسابقه بسبب مصفوفة التحولات غر المحدودة المصاحِبة لانتشار الوباء عالمياً وانتقالها بين دوائر حركة الأفراد وتفاعل المؤسسات والفاعلين داخل الدول، ثم دائرة العلاقات الدولية بصورة سريعة وشديدة العمق، فضلاً عن الظواهر غر المسبوقة المصاحبة لانتشار الوباء وصولاً إلى تكريس القوى الكبرى لنفوذها ودورها على الساحة العالمية .[1]

ومن هذا المبدأ أثارت جائحة كورونا،عدة تغيرات جوهرية في تفاعلات السياسة والاقتصاد والمجتمع، أبرزها تلك المتعلقة بإعادة صياغة أدوار الدول الوطنية وحدود قوتها كمقاربة في فهم وتحليل قدراتها على الاستجابة للتداعيات السلبية لتفشي الوباء، خاصةً وأن جائحة كورونا باتت في صدارة أولويات النظام لدولي، فهو حدث "البجعة السوداء "الذي تجاوز جميع الأولويات وسيطر على العواصم والمراكز المالية والأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي، وبالرغم من أنه أقل فتكاً من أوبئة أخرى حدثت في السابق، على غرار جائحة الإنفلونزا الإسبانية التي ضربت العالم عام 1918 إلا أنه يعتبر أشد تأثراً على الاقتصاد[2].

ويمكن اعتبار هذا المبدأ يرتبط بدور الدولة بصورة مباشرة، يمكن على أساسها فهم مدى ومستوى التحولات العميقة التي تعرفها الدول ،إذ تكشف الأزمات التاريخية المماثلة فعلى سبيل المثال ارتبط "الكساد الكبير "في انهيار اقتصادي اجتاح دول العالم عن التوسع التلقائي في دور الدولة في فترات الأزمات ،حيث سعى الرئيس الأمريكي الأسبقفرانكلن روزفلت إلى تعزيز دور الدولة عبر استراتيجية أسماها "الصفقة الجديدة "من أجل تقديم دعم

[1] هنري كيسنجر ، **النظام العالمي : تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ** ، ترجمة : فاضل جتكر ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2015)، ص 225.

[2] Tallha Abdulrazaq, "International relations and power in the coronavirus age", 30 Mar 2020, www.trtworld.com.

فيدرالي مباشر للتقليل من التداعيات السلبية على المواطنين، وتعزيز دور الدولة في الاقتصاد، كذلك فإن تفشي الأوبئة قد تسبب في استدعاء الدولة للقيام بأدوار رئيسية لم تكن لتقبل عليها الشركات الكبرى أو المنظمات الدولية، كما لا يمتلك الفاعلون من دون الدولالقدرات الكافية للقيام بها[1].

مما سبق يتبين أن هذه السياقات أثارت إشكالية كبرى حول كيفية وصف هذا الزخم غر المسبوق في لحظة حدوثه، ووصف حالة العلاقات الدولية في ظل الأوبئة ومستوى تحكم العامل الجيوبوليتيكي في تحديد خارطة التحولات التي تشهدها بنية النظام الدولي، بالإضافة إلى تطوير وسائل لمواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والسياسية المعقدة[2]،انطلاقاً من ذلك يعد التفاعل الجغرافي أحد المتغيرات التي ركزت عليها المحاولات النظرية في الفكر السياسي بشكل أساسي تتدرج في تفسير انتقال القوة وهو الذي حظي بجاذبية خاصة لدى المختصين بدراسات الجيوبوليتيكيا الذين قاموا في إعادة مجال التفسيرات لهيكلة القرار السياسي العالمي، وإعادته إلى مربع التوازنات الكبرى التي كانت سائدة قبل الهيمنة الأمريكية عليه ،بعد انحسار روسيا الكبير عن الساحة العالمية.

وفي ضوء ذلك يمكن القول تكشف تلك التحولات الجيوسياسية في العالم وانعطافاتها المرحلية نظاماً عالمياً قيد التشكيل ،يعكس ملامح أزمة عالمية في فترة ما بعد جائحة كورونا هدفت في مضمونها التسريع في الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب من جهة ،ومن جهة أخرى تراجع التأثير العالمي للولايات المتحدة، وفي وجه هذا الاتجاه تحاول هذه الأطراف الصاعدة تثبيت الواقع القائم ضمن مناطق نفذوها في سبيل تعزيز مسار بوصفة نقطة ارتكاز لتأسيس اشكالاً جديدة لأنماط التفاعلات الدولية.

المطلب الثاني: التعريف بالوباء

كشف الناقد الثقافي والفيلسوف السلوفيني، سلافوي جيجيك في كتابه" جائحة كوفيد 19 – تَرُجُّ العالم"، المعاني العميقة لجائحة كورونا التي تجتاح العالم، وتأمَّلَ في مفارقاتها المحيرة وتكهَّن بعواقبها .ويُبَ شر جيجك بشيوعية جديدة، تختلف عن الشيوعية بمفهومها التقليدي

[1] أحمد عبد العليم حسن ، "**اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورونا** "، دراسات خاصة ، العدد (6)،(2020)، ص 3.

[2] أحمد عبد العليم حسن ، مصدر سابق ، ص 3.

وتلك التي تتبنَّاها الصين، للخروج من الأزمة وتفادي الانحدار إلى بربرية عالمية .ويُحَاجِّج جيجك بأن بعض الإجراءات التي اتُّخِّذَت في بريطانيا والولايات المتحدة، وما تدعو إليه منظمة الصحة العالمية، تؤيد دعواه التي جعلته هدفًا للنقد والسخرية من اليمين واليسار.

سلافوي جيجك واحد من أكثر الفلاسفة إنتاجًا وشهرة في العالم اليوم؛ وصفته مجلة المحافظين الجدد الأميركية" ذا نيو ريببلك بأنه" أخطر فيلسوف في الغرب"، والصحيفة البريطانية" ذا أوبزرفر ب"النجم المخلص لليسار الجديد"، وهو مثقف راديكالي .وكما يبي ن عنوان أحد كتبه الجديدة، 2010 ، فإن اهتمامه الفلسفي هو الشعور واسع الانتشار بكارثة عالمية وشيكة وأسبابها الأيديولوجية الكامنة .وهذا ما جعله يركز في أعماله على الأزمة السياسية والاقتصادية والبيئية العالمية القائمة.

يمزج، إلفيس بريسلي الفلسفة، كما وصفته صحيفة" نيويورك تايمز "، في عمله بين الميتافيزيقيا الهيغلية والتحليل النفسي اللاكاني نسبة إلى جاك لاكان والجدلية الماركسية، لتحدي الأفكار السائدة والحقائق التي يُسلِّ م بها اليسار واليمين[1]

صدر كتاب" جائحة كوفيد 19 –تَرُجُّ العالم "عن دار النشر" أور بوكس"، وهي دار يسارية تنشر كتابًا أو كتابين في الشهر، ومعاييرها التحريرية صارمة .وقد وصفتها مجلة" دايزد " بأنها رد فعل جذري ومثير على الهيمنة الأمازونية نسبة إلى شركة أمازون وقد تنازل جيجك عن حقوق ملكية كتابه، وخصص عائداته لمنظمة" أطباء بلا حدود."

وجاءت عناوين هذه المقالات على النحو الآتي" :نحن الآن جميعًا في المركب ذاته"،" لماذا نحن متعبون دائمًا؟"، جائحة فيروس كورونا أو جائحة كوفيد–19 والمعروفة أيضًا باسم جائحة كورونا، هي جائحةٌ عالميةٌ مستمرةً حاليًا لمرض فيروس كورونا 2019 كوفيد–19، سببها فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة سارس–كوف– تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019. أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس.

أُبلغ عن أكثر من 181 مليون إصابةً بكوفيد–19 في أكثر من 188 دولةً ومنطقةً حتى تاريخ 29 يونيو 2021، تتضمن أكثر من 3،920،000 حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافي

[1] محمد الناسكن، جائحة كوفيد 19 -تَرُجُّ العالم، 10 سبتمبر 2020، ص 02

أكثر من مليون مصاب. وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول تضررًا من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة.[1]

ينتقل الفيروس بالدرجة الأولى عند المخالطة اللصيقة بين الأفراد، وغالبًا عبر الرذاذ و القطيرات التنفسية الناتجة عن السعال أو العطاس أو التحدث. تسقط القطيرات عادةً على الأرض أو على الأسطح دون أن تنتقل عبر الهواء لمسافات طويلة. في سياق أقل شيوعًا، قد يُصاب الأفراد نتيجة لمس العينين أو الفم او الأنف بعد لمس سطح ملوث بالفيروس. تبلغ قابلية العدوى ذروتها خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد ظهور الأعراض، مع إمكانية انتقال المرض قبل ظهورها عبر المرضى غير العرضيين.

تتضمن الأعراض الشائعة للمرض الحمى والسعال والإعياء وضيق النفس وفقدان حاستي الشم والتذوق.

قد تشمل قائمة المضاعفات كلًا من ذات الرئة ومتلازمة الضائقة التنفسية الحادة. تتراوح المدة الزمنية الفاصلة بين التعرض للفيروس وبداية الأعراض من يومين حتى 14 يومًا، بمعدل وسطي يبلغ خمسة أيام. لا يوجد حتى الآن لقاح أو علاج فيروسي فعال ضد فيروس كورونا المستجد، ويقتصر تدبير المرض على معالجة الأعراض مع تقديم العلاج الداعم.

تشمل التوصيات الوقائية غسل اليدين، وتغطية الفم عند السعال، والمحافظة على مسافة كافية بين الأفراد، وارتداء أقنعة الوجه الطبية الكمامات في الأماكن العامة، ومراقبة الأشخاص المُشتبه بإصابتهم مع عزلهم ذاتيًا. تضمنت استجابة السلطات في جميع أنحاء العالم إجراءات عديدة مثل فرض قيود على حركة الطيران، وتطبيق الإغلاق العام، وتحديد ضوابط الأخطار المهنية، وإغلاق المرافق. حسّنت دول كثيرة أيضًا قدرتها على إجراء الاختبارات ومتابعة مخالطي المرضى.

سبب الوباء أضرارًا اجتماعية واقتصادية عالمية بالغة، تتضمن أضخم ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير، بالإضافة إلى تأجيل الأحداث الرياضية والدينية والسياسية والثقافية أو إلغائها، ونقص كبير في الإمدادات والمعدات تفاقم نتيجة حدوث حالة من هلع الشراء، وانخفاض انبعاثات الملوثات والغازات الدفيئة. أُغلقت المدارس والجامعات والكليات على الصعيدين الوطني أو المحلي في 190 دولة، ما أثر على نحو 73.5% من الطلاب

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/

في العالم. انتشرت المعلومات الخاطئة حول الفيروس على الإنترنت، وظهرت حالات من رهاب الأجانب والتمييز العنصري ضد الصينيين وأولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم صينيون، أو ينتمون إلى مناطق ذات معدلات إصابة عالية.[1]

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/

الفصل الثاني

إنعكاسات تدابير وباء كورونا على الهجرة غير الشرعية

تمهيد

لقد غيرت " جائحة كورونا "المشهد العالمي وخاصة فيما بتعلق بالهجرة والتنقل، وإضافة درجة من التعقيد في ملف الهجرة من المغرب العربي إلى أوربا عبر البحر المتوسط، حيث أدت هذه الأزمة الصحية لتطبيق قيود التنقل وإغلاق الحدود، إضافة لتعليق الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في العالم بما في ذلك غرب وشمال إفريقيا وأوربا، وفي منتصف سنة 2020 لجأت حكومات بعض الدول الأوربية للرفع التدريجي لتلك الإجراءات، كما يتوقع" صندوق النقد الدولي ان هذه الأزمة الصحية سوف تؤدي للركود في الاقتصاد العالمي، وأن الناتج الإجمالي المحلي للدول الإفريقية وخاصة جنوب الصحراء سوف ينخفض بأكثر من 3% لشا سيؤثر على الأوضاع الداخلية لتلك الدول على المدى الطويل، وهو ما سيؤدي لتغير اتجاهات الهجرة والتنقل.

المبحث الاول :واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الاول: مراحل التطور التاريخي للهجرة غير الشرعيّة ودوافعها إلى أوروبا

تعتبُر الدول الأوروبيّة مركزًا حيويًا مهمًا بالنسبة للمهاجرين بسبب موقعها الجغرافي واقتصادها القوي، ولتوفر فرص العمل، ويمكن القول أن الهجرة باتجاهها مرت بثلاث مراحل رئيسية هي:

1-المرحلة الأولى: مرحلة تشجيع الدولة للهجرة القانونيّة

تعودُ أساس الهجرة الجزائريّة إلى أوروبا إلى حقبةِ الاحتلال الفرنسي لشمال أفريقيا، وأثناء هذه الحقبة هاجرت مجموعاتٌ كبيرةٌ باتجاه دول أوروبا وأبرزها فرنسا، وكانت أعوام ما قبل الحرب العالميّة الأولى 1914-1918، قد شهدت حالات هجرة كثيرة وساعد على ذلك القوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال الفرنسي فيما يتعلق بالهجرة، وأهمها قانون صدر عام 1914 والذي جاء في مضمونهِ رفع القيود عن الهجرة وتشجيع الهجرة التلقائيّة، وبالفعل أشرفَ الفرنسيون على الهجرة وتم استغلال المهاجرين وخصوصًا أصحاب الكفاءات للاستفادة منهم، واستغلت بعض المهاجرين للعمل في المصانع والمناجم، وتسخيرهم في خدمة الاقتصاد الفرنسي، وأيضًا التطوع في صفوف الجيش الفرنسي[1]

وتجدر الإشارة إلى أن دول المغرب العربي بشكل عام قدمت للفرنسيين قرابة 175 ألف جندي و150 ألف عامل أثناء الحرب العالميّة الأولى 1914- 1918، والأهم من ذلك أغلبهم من الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا[2]، وتشيُر بعض المصادر أن عدد المهاجرين في منتصف العشرينات قد وصل إلى حوالي 120 ألف عامل، نتيجة لحاجة فرنسا للعمالة، ولتأزم الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بسبب سيطرة الفرنسيين على الأراضي الزراعيّة والثروات الطبيعيّة، وبين عامي 1900- 1939 كانت حاجة فرنسا للعمالة ضروريّة وبنسبةٍ كبيرةٍ، بسبب افتقارها لليد العاملة المحليّة التي انخفضت بشكل

[1] نور الهدى بسامح وسلطانة بوزيان، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني**، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، مذكرة ماستر، 2015-2016، ص29

[2] محمد عابد الجابري، **وحدة المغرب العربي**، مطابع الجامعة، بدون طبعة، تونس، 1978، ص، 65.

واضح نتيجةً لانخفاض معدل الولادات، وأثناء الحرب العالميّة الثانية 1939- 1945 خسرت الكثير من الجنود ولهذا سهّلت الهجرة من أجل تنمية اقتصادها، وبعد عام 1945 عاد أغلبُ المهاجرين ولم يبقى الإّ قرابة 10 ألف عامل من دول الشمال الافريقي المقيمين في فرنسا[1]

2-المرحلةُ الثانية: مرحلة وقف الهجرة

في عام 1973 حدثت أزمة النفط وأثرت على معظم دول العالم، وبعد هذه الأزمة اعتبرت الهجرة مشكلة أساسيّة، وتهدد مستقبل الدول، وكان من الطبيعي أن تسعى الدول الأوروبيّة لوضع حلول تتناسب معها، فعمدت لغلقِ حدودها في وجه كل أنواع الهجرة حتى اللاجئين والتجمع الأسري، وكانت الجزائر قد أصدرت في نفس العام قرارًا صادرًا عن مجلس الثورة، جاء في مضمونهِ" نظرًا للحالة المزرية التي آل اليها المهاجرون الجزائريون في فرنسا جرّاء العنصريّة والاضطهاد، فإنّ مجلس الثورة ومجلس الوزراء بعد الانحناء أمام المرحلة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم الا مطالبتهم بالمساواة، يقرّر الوقف الفوري للهجرة الجزائريّة في انتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسيّة[2])"

واتخذت بعض الدول الأوروبية بعض الإجراءات لمنع الهجرة فقامت بطرح وسيلة التراخيص السياحيّة التي كانت صالحة لعدة أيام أو شهور، واعتمدت على اختيار المهاجرين بنفسها، بالمقابل فقد عانى المهاجرين من العنصريّة والسياسات التمييزيّة ويرجع ذلك لعاميين:[3]

الأول: تواجد المهاجرين في مكان واحد وبأعدادٍ كبيرة

[1] نور الهدى بسامح وسلطانة بوزيان،مرجع سابق، ص، 30.

[2] رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعّية، من منظور الامن الانساني**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق للعلوم السياسيّة، مذكرة ماستر، الجزائر، 2011-2012، ص48

[3] المرجع نفسه، ص، 48- 49.

الثاني: فهو مرتبط بشكل أساسي بالبطالة التي زادت بشكل كبير، حيث بلغت أكثر من 5,82 مليون عاطل عن العمل في السوق الأوربيّة المشتركة عام 1978 منهم 22،8 بالمئة فرنسيين وأكثر من 300 ألف عاطل عن العمل من الأجانب.

3-المرحلةُ الثالثة: مرحلة الهجرة غير الشرعيّة

اتفقت الدول الأوروبيّة على ضرورة إغلاق الحدود وتشديد الرقابة لمنع المهاجرين من الوصول اليها، وبالفعل تم العمل على هذا الأساس في بداية عام 1974، وبالتالي حصرت أشكال الهجرة في التجمع الأسري أو اللجوء أو الهجرة السرّية بأنواعها، وتجدر الاشارة إلى إن الدول الأوروبيّة عدلت بعض من قوانينها بخصوص اللجوء عام 1993، مع العلم أنها لم تستقبل سوى 2 إلى 3 بالمئة من إجمالي اللاجئين، ونتيجة لذلك تزايدت الهجرة غير الشرعيّة، ولم تجد الدول الأوروبيّة أمامها غير دمج المهاجرين القدماء في المجتمع الأوروبي، والعمل على تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، وهذه الإجراءات انعكست بشكل سلبي على دول أوروبا، حيث زادت الهجرة السرّية، وأصبحت مشكلة دوليّة[1]

سجلت المصادر الإحصائيّة لظاهرة الهجرة السرّيّة في الجزائر عام 2009، ارتفاعًا ملحوظًا وخصوصًا في الأطفال والشباب، ويعود ذلك لعدة أسباب أبرزها، تحسن الأحوال الجويّة، ومع ذلك فأن الجزائر رفضت الانخراط في سياسة الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى أدخال بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في جهود محاربة الهجرة غير الشرعيّة باتجاه أوروبا، " مبررة رفضها بسياسة الاتحاد الأفريقي التي لا تريد لإفريقيا أن تكون حارثًا متقدمًا[2]

أما دوافع الهجرة غير الشرعيّة كانت عديدة أبرزها:

1-دوافعٌ اجتماعيّةٌ واقتصادية

نتيجة للعزلة التي كانت سائدة لدى بعض أفراد المجتمع الجزائري واختلاف الظروف والمفاهيم بين جيل وجيل أدت إلى حدوث مشاكل بين الشباب الجزائري، حيث يعيشون

[1] رشيد ساعد، مرجع سابق، ص، 50- 51.

[2] رشيد ساعد، مرجع سابق، ص، 50- 51.

بالوقت الحالي معيشةً تختلف كل الاختلاف عن المعيشية التي عاشها شباب الستينات والسبعينات، وكذلك، فإن القيم الاجتماعية والإنسانية التي يعيشها الشباب نتج عنها اضطرابات ومشاكل يمكن نعتها باختلاف القيم الجديدة عن القديمة التي حدثت بالحقبة الأخيرة وخاصة مشكلة التعصب القبلي، بالإضافة إلى مشكلة أنتشار الفساد وأبرز إشكالياته الوساطة، ومشاكل عدم استغلال الوقت وادراك قيمته الحقيقيّة، وارتفاع كلفة الزواج، وانتشار ظاهرة شرب الكحول وتعاطي المخدرات وخاصةً عند الشباب، ومن المشاكل الاجتماعيّة التي أجبرت الشباب على الهجرة مشكلة السكن وعدم كفاية دخل الاسرة، وايضًا المشاكل التي كانت تحدث داخل كل بيت وما نتج عنها من التسلط الأبوي، أو عدم الاهتمام وغض النظر عن تصرفاتهم وقلة التوجيه والمتابعة، هذا ما خلق صراعات حادة داخل بعض الأسر، وبالتالي تأثرت فئة الشباب بالكثير من السلبيات والانعكاسات، مثل الادمان والانجرافات الجنسيّة والقتل والمشاكل النفسيّة وعدم تحمل المسؤوليات[1]

وبالاعتماد على دراسة صبيحة كيم، نلاحظ اختلاف واضح ما بين الإحصائيات الموجودة في الموازنة السنوية لمصلحةِ شرطة الحدود بميناء مدينة وهران، والجدير بالذكر أن هذه الإحصائية نسبيّة كون الكثير من المهاجرين يعيدون المحاولة أكثر من مرة، وأثناء إلقاء القبض عليهم يقدمون معلومات غير صحيحة" اسم مزيف، سن أخرى..."، من اجل أن لا تتمكن شرطة الحدود من التعرّف عليهم، والجدول التالي يوضح حصيلة الهجرة غير الشرعيّة بميناء مدينة وهران بين عامي 1998- 2005 مع العلم أن هذه الحصيلة فقط للذين تم عرضهم على العدالة.[2]

[1] فارس بن صغير، " **واقع الهجرة غير الشرعيّة في الجزائر: الاسباب وتدابير التصدي**"، مجلة آفاق علم الاجتماع، جامعة البليدة2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد 10، 2015، ص، 316- 317.

[2] صبيحة كيم، **ظاهرة الحرقة والشباب دراسة ميدانية لظاهرة الإقبال على الهجرة السريّة بميناء مدينة وهران**، ص، 28.

وفي عام 2007 ارتفع عدد المهاجرين حيث وصل إلى 1568 مهاجر، وتم طرد 715 مهاجر غير شرعي من الدول الأوروبيّة في إطار لقاء وزير التضامن الوطني مع الشباب الحراق بالمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافيّة بالسانيّة– ولاية وهران.[1]

وتبين بعض الدراسات أن نسبة 182 بالمئة من الأطفال والذين أعمارهم أقل من 15 عامًا لديهم مشروع مستقبلي وهو الهجرة باتجاه الدول الأوروبيّة، وأن الفئة العمريّة التي تتراوح ما بين 21 – 30 عامًا هي النسبة الأكبر التي ترغب بالهجرة، تليها فئة أقل من 20 عامًا، وفئة 31– 40 عامًا فهي الأخيرة، وتجدر الاشارة إلى أن نسبة المقبلين على الهجرة غير الشرعيّة تنخفض كلما أرتفع العمر، نظرًا للمخاطر والمصاعب التي يتعرض لها المهاجرين.[2]

أما الدوافع الاقتصادية للهجرة كانت نتيجة الأزمات الاقتصادية التي حصلت، وهي ترتبط بظروف العمل والدخل والموارد، والملاحظ أنه لم يكن هناك توفير فرص عمل للشباب، وتدنى الدخل وزيادة ساعات العمل، وأيضًا ارتفعت أسعار السلع الغذائيّة، وراحت نسبة الفقر ترتفع بشكل ملحوظ[3]أما البطالة فحسب إحصائيّة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقدر بحوالي 23،7 %، ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام 2005، إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قد بلغ 5،2 مليون شخص، يمثلون 6،25 % من عدد السكان البالغ في نفس العام 32 مليون نسمة، وتدل الإحصاءات أن 7% من السكان يعيشون في مستوى الفقر[4]

2–دوافع سياسيّة وأمنيّة كانت الأوضاع السياسيّة والأمنيّة من أهم الأسباب التي دفعت المهاجرين بالتوجه نحو الهجرة، ويمكن القول أنها زادت من نسبة المهاجرين بشكل كبير،

[1] صبيحة كيم، **ظاهرة الحرقة والشباب دراسة ميدانيّة لظاهرة الإقبال على الهجرة السرية بميناء مدينة وهران**، مرجع سابق، ص، 28.

[2] المرجع نفسه، ص، 30.

[3] فارس بن صغير، **واقع الهجرة غير الشرعيّة في الجزائر: الاسباب وتدابير التصدي**، مرجع سابق، ص، 317.

[4] رقية سليمان عواشرية، "**نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجًا)**"، المجلة العربية للدراسات الامنية، المجلد 33، العدد 71، الرياض، 2018، ص، 151

فالهجرة تأثرت بالعوامل السياسيّة كونها سبب أساسي مسبب للهجرة، مع العلم أنه تم إنشاء بعض الهيئات والمنظمات الدولية لضبطها ومساعدتها ومنها منظمة العفو الدوليّة.[1]

مع حدوث انقلاب 1992 توقف المسار الانتخابي في الجزائر وهذا ما أدى لأزمة أمنيّة، حيث خرجت المظاهرات ووقعت أعمال الشغب والفوضى في معظم أنحاء البلاد، وتأزمت الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة، وعلى أثر ذلك تسارعت الهجرة من الجزائريّين للبحث عن الامان وفرص العمل، وتم عبر الأراضي الجزائريّة دخول العديد من المهاجرين وتشير المصادر الإحصائيّة أنه تم تسجيل ما يقارب 34 جنسية افريقيّة وأسيويّة عبرت الأراضي الجزائريّة بغية الوصول إلى دول أوروبا.[2]

3-دوافع جغرافيّة وديمغرافيّة

لعبت العوامل الجغرافيّة والديمغرافيّة دورًا كبيرًا في زيادة معدلات الهجرة نحو أوروبا لعدة أسباب أبرزها المناخ القاسي والحرارة المرتفعة والجفاف والكوارث الطبيعيّة، بالإضافة لانتشار الأمراض وغيرها...، جميعها تساهم في زيادة الهجرة، وكذلك الموقع الجغرافي فالجزائر تعتبر بلداً رئيسي يربط أفريقيا بأوروبا وهذا ما ساعد على انتقال المهاجرين[3]، والجزائر تتوسط دول المغرب العربي، حيث نجد أنها تشترك في حدود بريّة واسعة مع سبع دول، تقدر حدودها مع النيجر ب 300 كلم، ومالي ب 1280 كلم، وليبيا 1250 كلم، والمغرب ب 1523 كلم، وتونس ب 955 كلم، والصحراء الغربيّة ب 143 كلم، و موريتانيا ب 520 كلم، ونستنتج من ذلك صعوبة السيطرة على تلك الحدود الشاسعة، وأيضًا تتميز الجزائر بشريط ساحلي مهم يمتد على طول 1200 كلم.[4]

[1] رياض عواد، هجرة العقول، دار الملتقى للطباعة والنشر، بدون طبعة، سورية، 1995، ص، 70

[2] الاخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السريّة في الجزائر**، بحث مقدم إلى ندوة التجار العربيّة في مكافحة الهجرة غير الشرعيّة، جامعة نائف العربية للعلوم الامنية، السعودية، 2010، ص، 9.

[3] الهادي أبو رقمة، **الانفجار السكاني**، منشورات جامعة السابع من أبريل، دون طبعة، ليبيا، 1993، ص، 35

[4] رقية سليمان عواشرية، مرجع سابق، ص، 151.

وكذلك فأن عامل النمو السكاني الذي يعتبر العامل الأكثر ثقلًا على الهجرة باتجاه أوروبا، ومع ارتفاع عدد الولادات مقابل انخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدل البطالة، وتأزم الأوضاع الاقتصادية أكثر، بالإضافة للأوضاع السياسيّة المتوتّرة... كل هذا ساعد على تزايد أعداد المهاجرين نحو دول أوروبا.[1]

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في الجزائر في زمن كورونا،

الهجرة غير الشرعية مشكل عويص تعاني منه كثيرٌ من الدول، وأكثرها دول الشمال الأفريقي، والدول المغاربية تحديدًا، ومن بينها الجزائر والمغرب، وتونس وليبيا.

وجهات المهاجرين المغاربة هي ناحية الدول الأوروبية المشرفة على البحر الأبيض المتوسط؛ وهي إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، حيث تعاني هذه الدول من توافد أعداد هائلة من المهاجرين المغاربة إليها بعشرات الآلاف.

الجزائر إحدى هذه الدول التي تصدر قرابة 5000 آلاف مهاجر سنويًّا نحو إسبانيا وإيطاليا، وتأخذ فرنسا النصيب الأكبر من المهاجرين بحكم العلاقات القوية بين الجزائر وفرنسا، والتقارب الاجتماعي بين البلدين، وأيضًا يلتحق بعض المهاجرين بعائلاتهم المتواجدة هناك؛ لأن عدد الجزائريين في فرنسا يقارب 5 ملايين جزائري أو يزيدون.[2]

أسباب عودة الهجرة في الجزائر في زمن كورونا

بعد توقفت القوارب عن السير نحو أوروبا في الجزائر؛ خصوصًا بعد الحراك الشعبي ومشاركة الشباب في التغيير السياسي في الجزائر أملًا في تغيير؛ قد ينصف الشباب ويجعلهم أيقونة المجتمع خصوصًا وأنهم يمثلون 70% من الشعب الجزائري، وخرجوا بأعداد هائلة للحراك الشعبي.

[1] نور الهدى بسامح وسلطانة بوزيان، سابق، ص، 50.

[2] سلام عبد الرازق، الهجرة غير الشرعية في الجزائر في زمن كورونا،
https://www.sasapost.com/opinion/the-return-of-illegal-immigration-in-algeria-in-the-time-of-corona/

حدثت بعد الحراك الشعبي انتخابات رئاسية، ورغم أن الوجوه المرشحة كانت مرفوضة شعبيًّا، إلا أن جزءًا من الجزائريين شاركوا في الاقتراع؛ الذي كان الحل الوحيد لإنهاء الأزمة السياسية في الجزائر، وتم اختيار وزير الحكومة الأسبق «عبد المجيد تبون» رئيسًا جديدًا للجزائر.

وعد الرئيس الحالي عبد المجيد تبون الجزائريين بجزائر جديدة، يعطي فيها الأولوية للشباب لتغيير الاقتصاد الجزائري، وابتلاع البطالة، كما وعد أيضًا باسترجاع الأموال المنهوبة من العصابة التي نهبت الخزينة في زمن بوتفليقة.

مع شروع الرئيس تبون في التغيير جاءت أزمة كورونا، التي أوقفت كل شيء وفرض الرئيس حجرًا صحيًّا في البلاد، بعد انتشار الوباء في معظم ولايات الوطن، وظل هذا الحجر قائمًا حتى كتابة هذه الأسطر؛ ماولد ضغطًا هائلا في المجتمع الجزائري وخلق إحباطًا كبيرًا لدى لشباب الجزائري في التغيير، وتوقفت مسابقات التوظيف في معظم القطاعات، وحتى في المؤسسة العسكرية التي كانت تمتص عددًا كبيرا من العاطلين؛ بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية منها نقص السيولة التي حالت بين الجزائريين وأموالهم، وأصبح الجزائريون لا يستطيعون استخراج أموالهم، ومع هذا المشكل زاد الضغط النفسي على الشعب الجزائري وبدأت عمليات القتل والجرائم في الانتشار بشكل رهيب بسبب ضغط نفسي عالٍ، يعاني منه الشعب الجزائري[1].

عودة «الحرڤة» أو الهجرة غير الشرعية التي تناستها الدولة الجزائرية وانتشرت بشكل رهيب في الآونة الأخيرة، وأصبحت الجزائر تدق ناقوس الخطر بعد خسارة آلاف الجزائريين، ركبوا البحر بحثًا عن حياة لم يجدوا إليها سبيلًا في الجزائر، وشعر معظم الشباب؛ وخاصةً الخريجين منهم بالإحباط الكبير، وأنه لا سبيل للنجاة إلا الهجرة، رغم أن الظروف المعيشية للمهاجرين في أوروبا أسوأ بكثير مما هو الحال في بلدانهم المغاربية.

[1] سلام عبد الرازق،,المرجع السابق

يتوجب على الحكومة الجزائرية إعادة فتح المساجد ودور العبادة لدورها الفعال في إعادة الحياة للمجتمع، وإنهاء المخلفات النفسية التي خلفها فيروس كورونا في الشباب الجزائري كما يجب فتح مسابقات التوظيف لإمتصاص البطالة، والقضاء أيضًا على البيروقراطية؛ التي تشكل هاجسًا أمام أحلام الشباب الجزائري

إعطاء فرص متكافئة للشباب لا تغلب عليها المعرفة والبيروقراطية والرشوة؛ إذ تعدُّ هذه المشاكل أكبر أسباب انتشار الإحباط، والعقد النفسية، وتفتح طريقًا أيضًا أمام الشباب لركوب قوراب الموت.

المبحث الثاني: التدابير الوقائية في ظل وباء كورونا من طرف السلطات الجزائرية

لم تمنع جائحة كورونا قوارب الموت من الإبحار نحو سواحل جنوب أوروبا، بخاصة إيطاليا وإسبانيا لقربهما من الجزائر، حيث انتعشت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل مرعب، بعدما تجاوزت أحلام شباب يبحث عن حياة أفضل، لتشمل عائلات بأكملها، في مشاهد لم يعهدها الشارع إلا في حالات الحروب، كما يحدث مع السوريين والليبيين، أو بسبب الفقر مثلما هو الأمر مع الأفارقة.

المطلب الأول: الاجراءات في الاحوال العادية

الفرع الاول : معرفة التدفقات بصورة منتظمة.

من أجل سيطرة أفضل على التدفقات وعت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها، وبناء عليه من سنة 2000 تنشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية .كما يجري من سنوات إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرات والخلاف حول الجهة التي يتبع لها لم يعد يشكل عقبة في وجه ها المشروع بعد قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة تحت إشراف وزارة الداخلية، والهدف من وراء هذا الاختيار هو تشجيع جمع المعلومات عن تدفقات الهجرة بمساعدة مصادر موثوق بها نابعة من هيئات مكلفة بإدارة حركة السكان الأجانب أي وزارتي الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، العمل والتضامن الاجتماعي والداخلية والوحدات المحلية والشرطة الوطنية والإدارة العامة الأمن الوطني والجمارك والجيش الشعبي الوطني .[1]

نشاط مصالح الأمن لمواجهة والحد من الهجرة غير الشرعية

رغم كل التدابير والإجراءات المتخذة إلى جانب القوانين التنظيمية التي سخرت من طرف

[1] Mehdi Lahlou: Le Maghreb et les Migrations des africains du sud de sahra , Casablanca, 2003.

السلطات المعنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لما تحمله من أخطار على الأمن العمومي، تبقى محدودة دون وجود جهاز أمني وهذا ما أخذت به الجزائر بتخصيصها لأجهزة أمنية توكل لها مكافحة الظاهرة كحراس الحدود، حراس السواحل وأخيرا شرطة الحدود، ولهذا يستوجب الإشارة أولا إلى القوانين التنظيمية التي تحرك هذه الظاهرة، بعدها الأجهزة والإجراءات الأمنية المتخذة للحد منها.

الفرع الثاني : السيطرة على التدفقات والمعابر .

فالشرطة الوطنية وشرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة السرّية، وتتوزع بيانات الشرطة الوطنية المتعلقة بالسيطرة على الأجانب الموجودين بصورة غير شرعية على الأراضي الجزائرية بين ثلاث أنواع من الأعمال [1]:

1-التوقيفات.

5-السجن والطرد :الأشخاص الموقوفين بسبب الإقامة غير الشرعية على الأراضي الجزائرية إمّا ي قادون إلى الحدود أو يدخلون إلى السجن بعد الحكم عليهم بتهم متنوعة.

4-الحكم المتسامح :لأسباب متنوعة بدت السلطات الجزائرية رحيمة ومتسامحة اتجاه الوجود المؤقت لبعض فئات الأجانب على الأراضي الجزائرية، وبلك فضّلت السلطات الجزائرية لدوافع إنسانية تفادي اللجوء إلى الطرد والسماح بتجميع الأشخاص الموقوفينفي مواقع تحت المراقبة.

الفرع الثالث: تنظيم حملا ت الترحيل بإتجاه دول المصدر.

الإبعاد والطرد إلى الحدود

الأصل، أنه يحق للأجنبي مغادرة الأراضي الجزائرية متى شاء، طالما أنه يوجد في وضعية قانونية، وأن تتم المغادرة وفقا للإجراءات القانونية[2]؛ لاسيما تلك الإجراءات المتعلقة بشرطة الحدود. ويسمى هذا بالخروج الإرادي؛ فإذا كان الأجنبي غير مقيم، فإنه يحق له

[1] فيليب فارف .الهجرة المتوسطية . مرجع سابق . ص69

[2] – تنص المادة 9 من قانون 11/08 على ما يأتي: "يمكن للأجنبي غير المقيم في وضعية قانونية من حيث الإقامة في الإقليم الجزائري، أن يغادره في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما."

المغادرة خلال المدة المقررة لصلاحية التأشيرة القانونية الممنوحة له أو تمديدها، أو المدة المقررة للإقامة في اتفاقية المعاملة بالمثل؛ وفي الحالتين يكفي عند المغادرة إبراز جواز سفره وختمه من مصالح الشرطة[1]. أما إذا كان مقيما فهو الآخر لهً الحرية في وضع حد لإقامته في الجزائر والذهاب وقت ما شاء، شريطة أن يصرح بذهابه النهائي وإعادة بطاقة المقيم الخاصة به إلى الولاية التي أصدرتها.

أما الخروج غير الإرادي، فهو الخروج الذي يتم عنوة على الأجنبي، ويتم عن طريق الإبعاد أو الطرد إلى الحدود، وهو عبارة عن إجراء تتخذه الدولة ضد الأجنبي غير المرغوب فيه، والذي يشكل وجوده تهديدا للنظام العام أو للأمن فيها، أو عندما يدخل أراضيها أو يقيم فيها بطريقة غير شرعية. وهو مظهر من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها؛ تلجأ إليه عند توافر أسباب معينة، ويتم وفقا لإجراءات ينظمها القانون، وعندما تقوم السلطات المختصة في الدولة بإبعاد أو طرد أجنبي فإن القانون يكفل له جملة من الحقوق.

وبناءً على ما سبق ذكره، سنتعرض إلى تعريف الإبعاد والطرد إلى الحدود، وإلى حالاتهما، وإلى إجراءاتهما، وأخيرا سنعالج حقوق الأجنبي محل الإبعاد أو الطرد.

أولا: تعريف الإبعاد والطرد

الإبعاد هو إجراء إداري تتخذه الدولة في حق الأجنبي المقيم على إقليمها لكي يغادره في أجل قصير وإلا أجبرته على ذلك. والإبعاد هو إجراء يهدف إلى إخراج الأجنبي من إقليم الدولة المضيفة تتخذه الدولة للحفاظ على مصالحها وأمنها الوطني الداخلي والخارجي. وهو إخراج أجنبي عن إقليم الدولة بغير رغبة منه، عندما يشكل وجوده أو نشاطه تهديدا للنظام العام في الدولة، أو لاستقلالها أو سيادتها.

[1] – الطيب زروتي، المرجع السابق، ص165.

أما الطرد فهو إجراء شرطي بحت يتم تحت إشراف الشرطة ويتخذ دائما شكل التدبير الأمني الحال والتقديري، ويعد الطرد إجراء أمنيا للحفاظ على الأمن العام ويكون الهدف منه حماية المصلحة العليا للبلاد[1].

والطرد هو إجراء يتخذه الوالي المختص إقليميا، في مواجهة الأجنبي القيم بصفة غير قانونية أو الذي دخل البلاد بصفة غير شرعية، والذي لم تتم تسوية وضعية إقامته[2].

ثانيا: حالات الإبعاد والطرد

نظم المشرع الجزائري الإبعاد والطرد إلى الحدود من خلال المواد 30 وما بعدها في الفصل السابع من القانون رقم 11/08. وفيما يلي سندرس حالات الإبعاد والطرد إلى الحدود.

1- **حالات الإبعاد عن الإقليم** : تضمنت المادة 30 حالات الأبعاد عن الإقليم الجزائري وهي: إذا كان وجود الأجنبي يشكل تهديدا للنظام العام أو لأمن الدولة؛ أو إذا حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية لارتكابه جناية أو جنحة.

وبخصوص الإقامة غير القانونية على التراب الجزائري يبعد الأجنبي عن الإقليم الجزائري في الحالات الآتية:

أ- إبعاد الأجنبي بسبب عدم مغادرة الإقليم الجزائري: إذا لم يغادر الأجنبي الذي سحبت منه بطاقة المقيم لعدم استيفائه الشروط الضرورية لتسليمها الإقليم الجزائري خلال الأجل الممنوح له[3]، يتم إبعاده خارج الإقليم بموجب قرار عن وزير الداخلية، ما لم يثبت أن تأخره ناجم عن قوة قاهرة[4].

---

[1] – مراد بسعيد، **الإبعاد و/أو الطرد إلى الحدود في ظل قانون 08-11(تعدد المقاربات ووحدة الهدف)**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: تنظيم العلاقات الخاصة في الجزائر: واقع متطور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، يومي 21 و22 أفريل 2010، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ص 229.

[2] – الطيب زروتي، المرجع السابق، ص167.

[3] – بحسب الفقرة الثانية المادة 22 من القانون رقم 11/08 يعذر المعني بالأمر بمغادرة الإقليم الجزائري خلال أجل 30 يوما تسري من تاريخ قرار الإبلاغ.

[4] – انظر: المادة 30-3 من القانون رقم 11/08.

ويلاحظ أن المشرع الجزائري يشترط أن يثبت نهائيا أن الأجنبي لم يعد يستوفي أحد الشروط القانونية لتسليمه بطاقة المقيم حتى يمكن سحبها منه في أي لحظة، كأن ترفض السلطات تجديد بطاقة المقيم لعدم توافر شروط منحها أو تجديدها. أو الحصول عليها بطريق احتيالي على النحو الذي أشرنا إليه عند الكلام عن الزواج المختلط بنية الحصول على بطاقة مقيم أو الحصول على الجنسية الجزائرية أو زواج الأجنبي بأجنبية مقيمة.

ب- الحكم على الأجنبي بالمنع من الإقامة بالإقليم الجزائري: يعاقب القانون الجزائري[1] كل أجنبي يمتنع عن تنفيذ قرار الإبعاد أو الطرد إلى الحدود، بعقوبة الحبس. كما يعاقب بنفس العقوبة الأجنبي الذي دخل من جديد إلى الإقليم الجزائري بعد إبعاده أو طرده منه. وعلاوة على عقوبة الحبس، يجوز للمحكمة أن تصدر عقوبات تكميلية تقضي بمنعه من الإقامة بالإقليم الجزائري بصفة مؤقتة لمدة لا تتجاوز(10) عشر سنوات. وفي هذه الحالة يرتب حكم المنع المؤقت، بقوة القانون اقتياد الأجنبي المحكوم عليه مباشرة إلى الحدود أو بعد انتهاء عقوبته[2].

ويلاحظ أن المشرع استعمل مصطلح "الإبعاد إلى الحدود" كآلية لمحاربة الإقامة غير القانونية في حين كان الأجدر به أن يستعمل مصطلح" الطرد إلى الحدود" باعتباره إجراءً شرطياً يتخذ في مواجهة الأجانب المحكوم عليهم بعقوبات جزائية نتيجة مخالفتهم لشروط دخول أو إقامة الأجانب إلى الإقليم الجزائري.

2- حالات الطرد إلى الحدود

أ- عند ممارسة الأجنبي لنشاطات منافية للأخلاق والسكينة العامة، أو تمس بالمصالح العليا للوطن، أو تم إدانته نتيجة لهذه الأفعال[3]، فقد يقوم الأجنبي بممارسة منافية

[1] - انظر: المادة 42 من القانون رقم 11/08.

[2] - جاءت هذه النتيجة منسجمة مع نص الفقرة الثالثة من المادة 13 من قانون العقوبات الجزائري والتي جاء فيها ما يأتي: " يترتب على المنع من الإقامة في التراب الوطني اقتياد المحكوم عليه الأجنبي إلى الحدود مباشرة أو عند انقضاء عقوبة الحبس أو السجن".

[3] - انظر: الفقرة الرابعة المادة 22 من القانون رقم 11/08.

للآداب العامة كالدعارة أو يقوم بأفعال تمس السكينة العامة كالسكر العلني أو كأن يأتي بتصرفات تدخل في خانة المؤامرات والدسائس ضد الدولة المقيم فيها؛ أو ينخرط في الأعمال الفوضوية والتحريض على أعمال ضارة بالدولة كالتخابر أو التجسس لحساب جهات أجنبية أو من شأنها أن تعرض النظام السياسي فيها لخطر. فجميع هذه الأفعال تجعل من وجود الأجنبي على الإقليم الجزائري يشكل خطرا على أمن الدولة وسلامتها أو يهدد النظام العام فيها. وهي أسباب كافية تبرر قيام السلطات العامة في الجزائر بطرد الأجنبي إلى الحدود. غير أنه حتى يتم طرد الأجنبي إلى الحدود ينبغي أن تكون هناك أدلة تثبت أنه مارس مثل هذه الأعمال غير المشروعة.

ب- طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الجزائر بصفة غير شرعية أو يقيم بصفة غير قانونية على الإقليم الجزائري[1]. ويعد شرعيا دخول الأجنبي إلى التراب الجزائري عبر مراكز شرطة الحدود البرية، البحرية، والجوية، وأن يكون حائزا على جواز سفر أو وثيقة سفر سارية المفعول ممهورة بالتأشيرة القانونية الصادرة عن الممثليات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة بالخارج، فضلا عن حيازة الدفتر الصحي.

وفي حالة عدم دخوله عبر هذه المنافذ الحدودية يحق للسلطات أن تطرده إلى الحدود. كما يحق لها كذلك طرد أي أجنبي يقيم على الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية؛ ويعد من قبيل الإقامة غير القانونية في نظر قانون دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها: حين ترفض السلطات تسليم بطاقة المقيم للأجنبي، أو تسحبها منه، أو أن البطاقة قد انتهت صلاحيتها ولم يقم الأجنبي المقيم بصفة قانونية بتجديدها، أو رفضت السلطات الإدارية تجديدها لأي سبب من الأسباب، أو أن مدة إقامة الأجنبي في الجزائر المحددة في التأشيرة الممنوحة له قد انتهت ولم يغادر الأراضي الجزائرية أو يقوم بتثبيت إقامته بصورة قانونية.

[1]- انظر: المادة 36 من القانون رقم 11/08.

ومن بين صور الإقامة غير القانونية العامل الأجنبي المقيم الذي انتهى عقد عمله، أو الذي لا يملك رخصة العمل، أو ترخيص مؤقت للعمل. كما يمكننا ذكر حالة أخرى، وهي فقدان صفة المقيم الأجنبي، عندما يتغيب الأجنبي المقيم عن الإقليم الجزائري بصفة مستمرة لمدة سنة واحدة[1].

ثالثا: إجراءات الإبعاد والطرد

يعد قرار الإبعاد إلى خارج الإقليم والطرد إلى الحدود من بين القرارات الحساسة والماسة بحقوق الأجانب المقيمين أو غير المقيمين على التراب الجزائري، وما قد ينجم عنه من أزمة دبلوماسية بين دولة الرعايا الأجانب والدولة التي صدر عنها تلك القرارات خاصة عندما يتعلق الأمر بالطرد الجماعي لذلك فإنه ينبغي إحاطة عملية الإبعاد أو الطرد بجملة من الإجراءات القانونية التي تكفل حق الدولة في ممارسة سيادتها على إقليمها عن طريق تنظيم دخول وخروج الأجانب إليه ومنه وإقامته فيه، وإبعاد أي أجنبي على إقليمها إذا كان يشكل وجوده خطرا على الأمن والنظام العام أو الآداب أو الصحة والسكينة العامة، وحق الأجانب في اختيار الدولة التي يريدون الدخول إلى أراضيها والإقامة فيها، والذي يعد تعبيراً عن حرية الأفراد في التنقل.

ولقد نظم القانون الجزائري عمليتي الإبعاد والطرد إلى الحدود بجملة من الإجراءات التي تكفل حق الأجنبي المعني بالإبعاد أو الطرد وتقرر ضمانات له، وفي الوقت نفسه تكفل حماية مصالح الدولة والحفاظ على أمنها وسلامتها. وسنتناول مجمل هذه الإجراءات فيما يأتي:

1- يُبعد الأجنبي خارج الإقليم الجزائري بموجب قرار صادر عن وزير الداخلية[2]، أما الطرد إلى الحدود فإنه يتم بقرار صادر عن الوالي المختص إقليميا[3]. فالإبعاد والطرد هما إجراءان إداريان تتخذهما الدولة ضد أي شخص أجنبي يشكل وجوده خطرا على أمن الدولة

[1] – المادة 21 من القانون رقم 11/08.

[2] – المادة 30 من القانون رقم 11/08.

[3] – المادة 36 من القانون رقم 11/08.

وسلامتها أو يشكل ضررا بكيانها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. وهما من اختصاص السلطة الإدارية(التنفيذية) ممثلة في شخص وزير الداخلية ووالي الولاية التي يقيم فيها الأجنبي المعني بالإبعاد أو الترحيل،

2- التبليغ: يشترط القانون الجزائري تبليغ المعني بقرار الإبعاد حتى يكون على دراية بأسباب إبعاده خارج الإقليم الجزائري، وحتى يتخذ موقفا إزاء الإجراء المتخذ في حقه؛ إما الإذعان له وتنفيذه أو الطعن فيه.

ومن أجل تنفيذ قرار الإبعاد يستفيد المعني بالأمر من مهلة لمغادرة الإقليم الجزائري تتراوح مدتها من 48 ساعة إلى 15 يوما تسري من تاريخ تبليغه بالقرار، وذلك حسب خطورة الوقائع المنسوبة إليه. فإذا كان وجود الأجنبي على التراب الجزائري يشكل تهديدا للنظام العام ويعرض الأمن الوطني لخطر، فإن مهلة المغادرة تقل.

3- الطعن: إذا لم يرتض الأجنبي بقرار إبعاده، فإن القانون الجزائري يجيز له الطعن في قرار وزير الداخلية المتضمن الإبعاد خارج الإقليم الجزائري، وذلك عن طريق دعوى يرفعها أمام القضاء الاستعجالي الإداري في أجل أقصاه 5 أيام تسري من تاريخ تبليغه بهذا القرار؛ وفي هذه الحالة، ونظرا لحساسية الإجراء وخطورته، فإنه ينبغي على القاضي الاستعجالي أن يفصل في الدعوى في أجل أقصاه 20 يوما ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى لدى كتابة ضبط المحكمة الإدارية[1].

ويمدد أجل تقديم الطعن إلى ثلاثين يوما بالنسبة لبعض الأشخاص أشارت إليهم المادة 32 من القانون 11/08 وهم: الأجنبي المتزوج أو الأجنبية المتزوجة منذ سنتين على الأقل مع جزائري أو جزائرية بشرط أن يكون الزواج قد تم عقده بصورة قانونية، وأن يثبت بصفة فعلية أنهما يعيشان معا؛ والأجنبي الذي يثبت بالوسائل الشرعية إقامته المعتادة في

[1] - انظر: الفقرة الثالثة والرابعة المادة 31 من القانون رقم 11/08.

الجزائر قبل سن 18، مع أبويه الذين لهم صفة مقيم؛ والأجنبي الحائز على بطاقة مقيم ذات صلاحية 10 سنوات[1].

وهكذا نلاحظ أن القانون الجزائري كفل للأجنبي المعني بقرار الإبعاد حق الطعن أمام القضاء الاستعجالي الإداري، على اعتبار أن محل الطعن هو قرار إداري صادر عن سلطة إدارية؛ وهي وزير الداخلية والجماعات المحلية. كما أنه من ناحية ثانية قصّر من آجال الفصل في الدعوى بأن جعلها لا تتجاوز كحد أقصى مدة عشرين يوما تسري من تاريخ تسجيل الدعوى. كما أنه استثنى بعض الفئات من الأجانب بتمديد أجل تقديم الطعن من 5 أيام إلى 30 يوم، لاعتبارات إنسانية وموضوعية، ذلك لارتباط هؤلاء الأشخاص بالإقليم الجزائري عن طريق الإقامة المعتادة والمستمرة والقانونية لمدة طويلة، أو عن طريق الزواج بجزائرية أو جزائري والعيش معا بصفة حقيقية.

أما بالنسبة لقرار الطرد فإنه غير قابل للطعن، ويستشف ذلك من خلال نص المادة 22 فقرة 5 من القانون رقم 11/08 والتي تعرضت إلى حالة سحب بطاقة المقيم من الأجنبي المقيم الذي تتنافى نشاطاته مع الأخلاق والسكينة العامة، أو تمس بالمصالح الوطنية العليا، أو أدت إلى إدانته بهذه الأفعال. ففي هذه الحالة تطرد الرعية الأجنبية فورا بمجرد استكمال الإجراءات الإدارية أو القضائية، دون أن يكون له الحق في الطعن. كما يمكننا أن نشير أيضا إلى المادة 36 من القانون نفسه؛ والتي نصت على طرد الأجنبي إلى الحدود بقرار صادر من الوالي المختص إقليميا، عندما يدخل إلى التراب الجزائري بصفة غير شرعية أو يقيم فيه بصفة غير قانونية دون أن تعطي للأجنبي المطرود الحق في الطعن ضد القرار الولائي. غير أنه يمكن أن لا يتم ترحيله قسرا إلى الحدود في حالة تسوية وضعيته الإدارية.

[1] – تسلم بطاقة مقيم، مدة صلاحيتها عشر (10) سنوات، للرعية الأجنبية الذي أقام بالجزائر بصفة مستمرة وقانونية خلال مدة سبع (7) سنوات أو أكثر، وكذا لأبنائه الذين يعيشون معه وبلغوا سن ثماني عشر(18). الفقرة السادسة المادة 16 من القانون رقم 11/08.

4- آثار الطعن: من بين أهم الضمانات التي يكفلها القانون الجزائري للأجنبي المعني بقرار الإبعاد، أن للطعن أثراً موقفاً، سواء قُدم الطعن في أجل 5 أيام أو في أجل 30 يوماً[1]. ويعد هذا الوقف فرصة للأجنبي وفسحة زمنية. كذلك يمكن تحديد إقامة الأجنبي الذي قدم طعنا ضد قرار الإبعاد إذا رأت السلطات الإدارية المختصة ضرورة ذلك[2]؛ أي أن الأمر يخضع للسلطة التقديرية للإدارة المختصة.

5- وقف تنفيذ قرار الإبعاد: لاعتبارات إنسانية، ونظرا للوضعيات الخاصة التي تكون عليها بعض الفئات من الأجانب المعنيين بقرار الإبعاد خارج الإقليم الجزائري أعطى المشرع للقاضي الاستعجالي أن يأمر مؤقتا بوقف تنفيذ قرار الإبعاد في حالة الضرورة القصوى أين تقتضي مصلحة الأجنبي المعني ذلك. وقد ذكرت الفقرة الثالثة المادة 32 من القانون رقم 11/08 بعض الحالات وهي: أحد الوالدين (الأب الأجنبي أو الأم الأجنبية) الذي يساهم في رعاية وتربية طفل جزائري قاصر مقيم في الجزائر؛ الأجنبي القاصر عند اتخاذ قرار الإبعاد؛ الأجنبي اليتيم القاصر؛ المرأة الحامل عند صدور قرار الإبعاد.

وما يلاحظ أن المشرع حرص كل الحرص على إيلاء أهمية قصوى للأطفال القصر وللحوامل من النساء، وعلى الأخذ بمبدأ التجميع العائلي[3]. غير أنه لم تحدد النصوص مدة معينة لوقف تنفيذ قرار الإبعاد بصفة مؤقتة[4]، إنما ترك الأمر للسلطة التقديرية للقاضي الإداري الاستعجالي.

رابعا: حقوق الأجنبي محل الإبعاد أو الطرد

قرر القانون الجزائري جملة من الحقوق للأجنبي موضوع قرار الإبعاد أو الطرد على الحدود، نستعرضها فيما يأتي:

---

[1] – الفقرة الخامسة المادة 31 والفقرة الثانية المادة 32 من القانون رقم 11/08.

[2] – انظر: الفقرة السادسة المادة 31 من القانون رقم 11/08.

[3] – جاء في المادة 19 من القانون رقم 11/08 ما يأتي: " يمكن أن يستفيد الأجنبي المقيم من تجميع عائلي حسب كيفيات تحدد عن طريق التنظيم."

[4] – الطيب زروتي، المرجع السابق، ص 166.

1- يستفيد الأجنبي المعني بقرار الطرد إلى الحدود جملة من الحقوق التي يقررها القانون الجزائري؛ ويأتي في مقدمها حق الاتصال بممثلية بلاده الدبلوماسية أو القنصلية، والاستفادة من المساعدة القضائية؛ فله حق الاستعانة بمحامي، وإذا كان لا يفهم ولا يتكلم اللغة العربية؛ جاز له الاستعانة بمترجم[1].

2- إذا ثبت استحالة مغادرة الأجنبي الإقليم الجزائري بعد صدور قرار الإبعاد لأي سبب من الأسباب كأن يكون ترحيل أجنبي نحو بلده الأصلي من شأنه أن يعرضه لخطر جسيم على حياته أو على حريته؛ لأسباب سياسية أو اجتماعية أو إثنية، أو كما في حالة اللاجئ السياسي المبعد الذي لم يجد بلدا آخر يقبله ففي هذه الحالة يجوز تحديد إقامته الجبرية في مكان معين بموجب قرار ثاني صادر من وزير الداخلية إلى غاية أن يصبح تنفيذ قرار الإبعاد ممكنا[2]. وعندئذ يجب على المعني بالأمر أن يتردد دوريا على مصالح الأمن المختصة لإثبات تواجده في المكان المعين له، وإلا فيعد مرتكبا لمخالفة جزائية[3]. غير أنه يُعفى من المتابعة الجزائية إذا أثبت بأنه لا يستطيع الالتحاق ببلده الأصلي ولا التوجه إلى بلد آخر[4]. وهذا ما يشكل ضمانة خاصة بالنسبة للاجئين وعديمي الجنسية. وبخصوص مدة الإقامة الجبرية، فإن المشرع الجزائري ترك الأمر مطلقاً فلم يحدد مدة زمنية لإجراء تحديد الإقامة بل تركه مرهونا بإمكانية تنفيذ قرار الإبعاد وكان من المفروض أن يمنح هذا الاختصاص للسلطة القضائية[5].

3- استحدث القانون الجزائري آلية جديدة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الجزائرية، تتمثل في إحداث مراكز انتظار تخصص لإيواء الرعايا الأجانب

[1] - الفقرة الرابعة المادة 32 من القانون رقم 11/08.

[2] - انظر: المادة 33 من القانون رقم 11/08.

[3] - الطيب زروتي، المرجع نفسه، ص 167.

[4] - انظر: المادة 42 من القانون رقم 11/08.

[5] - انظر: مراد بسعيد، المرجع السابق، ص 232.

الموجودين في وضعية غير قانونية[1]؛ وهم الأجانب الذين يتواجدون في وضعية خارج المدة المرخص بها أو دون تجديدها أو الذين يتسللون إلى الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية. والهدف من هذا الإجراء هو تجميع هؤلاء المخالفين في انتظار استيفاء إجراءات الطرد إلى الحدود أو الترحيل إلى بلدانهم الأصلية. ويوضع الأجنبي الموجود في وضعية غير قانونية في هذه المراكز بناء على قرار الوالي المختص إقليميا، لمدة أقصاها ثلاثين يوما قابلة للتجديد. ولكن المشرع لم يحدد مدة التجديد.

4- يمكن للأجنبي الذي تلقى اعذرا بمغادرة الإقليم الجزائري بعدما سُحبت منه بطاقة المقيم[2]، أن يستفيد على سبيل الاستثناء من أجل إضافي لا يتعدى 15 يوما بناء على طلب مبرر، ويضاف هذا الأجل إلى أجل الثلاثين يوما الأصلية والذي يسري ابتداء من تاريخ تبليغه بإجراء المغادرة. وتشكل مدة أجل المغادرة الأصلي والاستثنائي فسحة زمنية ووقت أطول تسمح للمعني بأمر المغادرة أن يرتب أوضاعه؛ لذلك فإن القانون يشترط أن يكون طلب أجل إضافي جدي ويستند إلى مبررات واقعية.

المطلب الثاني: الاجراءات في زمن كورونا للتصدي للهجرة الغير شرعية

إن قضية الهجرة غير الشرعية باتت من أهم القضايا التي ترهق المجتمع الدولي والدول التي تمثل مصدرا للمهاجرين، وكذا الدول التي تستقبلهم ومثال ذلك الجزائر التي تعد مصدرا هاما ونقطة وسط خصوصا إلى الدول الغربية كأوروبا وكان لا بد لها من إيجاد استراتيجية للتصدي على هذه الظاهرة، ويكون انطلاقا من أسباب التي أوجدتها و ميكانيزمات تحركاتها وعوامل انتشارها، خاصة وأن الجزائر دخلت مرحلة اقتصادية هامة كونها التحقت بمختلف الهيئات والمنظمات العالمية، الشيء الذي يجعل منها قطبا مميزا لكل البلدان الإفريقية التي تعاني مشاكل اقتصادية، اجتماعية وأمنية[3]

[1] – المادة 37 من القانون رقم 11/08.

[2] – انظر: الفقرات الأولى والثانية والثالثة المادة 22 من القانون رقم 11/08

[3] بن عمار نوال، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة أفاق للبحوث والدراسا ت، المجلد/ 03 العدد01، 2020، ص 123

تمّ تسجيل أول إصابة بفيروس كورونا المستجدّ في الجزائر في 25 فبراير 2020. وحتى 9 مايو، سجّلت البلاد 5369 إصابة مؤكّدة و488 حالة وفاة و2467 حالة شفاء. وشكّلت الجائحة نعمة للنظام في الكثير من النواحي. فقد طبّق إجراءات مشابهة اتّخذتها حكومات العالم كلّه لمحاربة الفيروس، مثل منع التجمّعات العامة وفرض حظر التجوّل لتخفيف تفشّي الفيروس.

لكنّه استغلّ الوضع أيضاً لاعتماد قانون العقوبات المعدّل الذي يتضمّن "تجريم الأخبار الكاذبة" من أجل الحفاظ على "أمن الدولة".

الأجهزة الأمنية المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية: إن الأجهزة المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية لا يقتصر دورها فقط على قمع هذه الظاهرة باتخاذها لإجراءات أمنية ردعية(الطرد، الإبعاد، الاقتياد)...، بل لا بد من اتخاذ إجراءات وقائية من شأنها أن تحد من تطور الهجرة غير الشرعية، وفيما يلي مختلف المصالح التي استندت لها هذه المهمة: [1]

أولا مجموعة حرس الحدود:إن هذه المصلحة تخضع لسلطة قيادة الدرك الوطني وهي متواجدة على طول الشريط الحدودي توكل لها مهمة حراسة الحدود الجزائرية ضد أي محاولة للمساس بأمن الدولة، محاربة النشاطات غير المشروعة كالتهريب بكل أنواعه، الهجرة غير الشرعية ..الخ، وهي مهيكلة على النحو التالي:

القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 01 ببجاية تتضمن حراسة الحدود الشمالية.

القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 02 بوهران تضمن حراسة الحدود الغربية.

الجهة الجهوية رقم 03 ببشار تضمن حراسة الحدود الجنوبية الغربية(المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، مالي)، بها ثلاث مجموعات لمختلف الولايات.

القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 04 ، بورقلة توكل لها مهمة حراسة الحدود الجنوبية الشرقية(تونس، ليبيا.)

القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 05 ، بقسنطينة تضمن تأمين الحدود الشرقية مع تونس.

[1] بن عمار نوال، المرجع السابق، ص 125

القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 06 ، بتمنراست تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية، مع كل من النيجر ومالي.[1]

شرطة الحدود

المهام الرئيسية الموكلة لفرق شرطة الحدود البرية، الجوية والبحرية هي التطبيق للتعليمات المنظمة لحركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود، ضمانا لأمن المنشآت المتواجدة داخل الحيز المطاري والمينائي للاستعلام في الوسط الحدودي وقمع الجريمة والآفات بكل أشكالها، فإ ن مصالح شرطة الحدود تقع على عاتقها أيضا مهمة مكافحة الهجرة غير الشرعية باعتبارها فعل غير مشروع يتمثل في اجتياز الحدود بطريقة غير قانونية، باختراقهم لقوانين التنظيمات المعمول بها في مجال ر حكة عبور الأشخاص، حيث تتخذ ضدهم الإجراءات المناسبة، سواء الطرد عن طريق قرار تصدره السلطات القضائية أو الإدارية بالنسبة للأجانب أو المتابعة القضائية بالنسبة للجزائريين

كما أنها مكلفة بمراقبة مدى صحة وثائق السفر عند النقاط الحدودية، حيث يعتبر تزوير وثائق السفر والتأشيرات ضمن الأساليب المستعملة من قبل المهاجرين السريين، مع الإشارة إلى أن هذه الهيئة تخضع في تنظيمها الإداري إلى السلطة المباشرة لمديرية شرطة الحدود والتي مهيكلة كالتالي:

على المستوى المركزي تتكون مديرية شرطة الحدود من خمس نيابات مديرية وهي:

1نيابة مديرية شرطة الحدود الجوية.

.2نيابة مديرية شرطة الحدود البرية.

.3نيابة مديرية شرطة الحدود البحرية.

.4نيابة مديرية شرطة الحدود الإحصائية والمحفوظات.

.5نيابة مديرية أمن الموانئ والمطارات

على المستوى الخارجي نجد سبعة مصالح لشرطة الحدود وهي :قسنطينة، وهران، إليزي، ورقلة،

[1] بن عمار نوال، المرجع السابق، ص 125

تمنراست، مغنية، سوق أهراس، ومؤخرا فتحت مصلحة جديدة ببشار لكنها لا زالت غير عملية، بالإضافة إلى الفرقتين الأولى والثانية لشرطة الحدود البحرية لميناء الجزائر الفرقة الجهوية لمطار هواري بومدين.[1]

الإجراءات الأمنية المتخذة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

بعد التطرق إلى الأجهزة الأمنية الكفيلة بمحاربة الظاهرة، يمكن تسليط الضوء على الإجراءات الأمنية التي تتخذها هذه الأجهزة انطلاقا من القانون المنصوص عليه وقبل التطرق إليها يجب أن نفرقبين:

محاول الهجرة غير الشرعية تكون في حالة اكتشاف الشخص بالرصيف محاولا الركوب داخل الباخرة الراسية في الميناء.

الركوب السري :تكون في حالة اكتشاف الشخص داخل الباخرة قبل إبحارها وهذا أثناء تفتيشها، فيقدم إلى المحكمة مرفقا بتقرير ربان الباخرة، تتخذ ضده الإجراءات حسب ما ينص عليه القانون البحري.

البحرية الهجرة غير الشرعية، تكون في حالة اكتشاف الشخص بعد مغادرة الباخرة، فإذا كانت السفينة بالمياه الإقليمية فإن الشخص يسلم إلى حراسة السواحل مقابل وصل استلام أخذ بكفالة الذين بدورهم سيسلمون إلى مصالح الشرطة، أما في حالة خروجه من المياه الإقليمية، فإن المهاجر السري لا يسمح له بمغادرة الباخرة ويبقى على متنها إلى غاية عودتها ويطبق عليه نفس الإجراء السابق، وللإشارة إن معاملة الأجنبي المهاجر سريا تختلف على المواطن الجزائري وتكون كالآتي:

أولا بالنسبة للجزائرين

إن القرارات التي تتخذها سلطات الدول الأجنبية تختلف باختلاف الحالات:

أ .قرار الطرد :يتخذ هذا الإجراء ضد الأشخاص المتورطين في جريمة ما جناية،(المتاجرة – بالمخدرات، سرقة...الخ)وأتموا مدة العقوبة، يكونوا حاملين لرخص زرقاء اللون وعند وصولهم تقوم فرقة مراقبة المسافرين بسماع أقوالهم ثم تحويلهم إلى فرقة الشرطة القضائية للقيام بالإجراءات اللازمة، فحص الهوية الكاملة مع سماعهم على محضر رسمي لمعرفة ما

[1] بن عمار نوال، المرجع السابق، ص 125

إذا كان الشخص محل بحث من قبل السلطات المدنية أو العسكرية ثم يحول إلى أمن الولاية لإجراء فحص معمق، كرفع البصمات وأخذ القياسات ثم إطلاق سراحه.

ب .قرار بالاقتياد، يتخذ ضد الشخص الذي قبض عليه من طرف الشرطة الأجنبية أثناء المراقبة يضبط في حالة إقامة غير شرعية أما بالنسبة للإجراءات فتكون مثل سابقها.

ت.قرار الإبعاد :يكون على مستوى شرطة الحدود لعدم استيفاء الشروط القانونية للعبور مثل وثائق مزورة.. .الخ.

ث.قرار الإرجاع والإعادة :يتخذ ضد الأشخاص المجردين من وثائق سفرهم بسبب ضياعها أو سرقتها حيث تقوم المصالح القنصلية بإصدار لهم رخص المرور زرقاء اللون عند رغبتهم بالعودة إلى أرض الوطن بمحض إرادتهم[1]

ثانيا :بالنسبة للأجانب

أما بخصوص الأجانب المتواجدين بأرض الوطن بطريقة غير شرعية فإنه يتخذ ضدهم:

أ . قرار الطرد :يتخذ ضدهم هذا الإجراء في حالة إقامتهم غير الشرعية، حيث يتم تحويل الشخص المعني إلى أمن الدولة(الولاية)محل الاختصاص لسماع أقواله محضر رسمي مع دراسة معمقة بعد ذلك يتم طرده إلى بلده الأصلي عن طريق تحويله إلى نقاط العبور، أما في حالة ارتكابه الجرائم فإنه إلى جانب العقوبة الجنائية يتخذ أيضا ضده القرار السابق[2]

[1] بن عمار نوال، المرجع السابق، ص 128

[2] بن عمار نوال، المرجع السابق، ص 129

المبحث الثالث: تقييم واقع الهجرة غير الشرعية في ظل التدابير المتخذة

المطلب الاول: احصائيات الهجرة في زمن كورونا

رغم الإجراءات القانونية التي أقرتها الجزائر لمواجهة الظاهرة، حيث ينص قانون العقوبات على السجن لمدة ستة أشهر مع غرامات مالية لكل من يحاول مغادرة الجزائر بصفة غير قانونية، إلا أن ذلك لم يكبح جماع الراغبين في التنقل بكل الوسائل للضفة الأخرى، بحثاً عن أفق يعتبرونه الأرحب. وبحسب السلطات الإسبانية فإن800 جزائري وصلوا السواحل الإسبانية، خلال آخر أسبوع من شهر يوليو (تموز) في مؤشر على تزايد وتيرة الهجرة السرية ليتصدر الجزائريون القائمة بحوالي2000 مهاجر غير نظامي يليهم المغاربة بحوالي 900 فيما لم يتجاوز عدد التونسيين240 مهاجرًا[1].

الأرقام السابقة، والتي تصفها أوساط سياسية بـ«المقلقة دفعت بالسلطات الجزائرية والإسبانية لوضع هذه الظاهرة تحت المجهر، وربطت مصادر دبلوماسية بين الزيارة التي قادت وزيرة الداخلية الإيطالية لوتشانا لامورجيزي، إلى الجزائر الأسبوع الماضي، بتوجه أوروبي عام لبحث مسائل الهجرة غير الشرعية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، بعد تداول تقارير تحذر من موجات هجرة سرية مليونية من القارة الأفريقية إلى أوروبا . وقال مصدر دبلوماسي ليومية «الخبر الجزائرية إن «الملف الأبرز والأهم، الموجود فوق طاولة البحث الآن بين بلدان الجهة الغربية للبحر المتوسط، لا يتعلق بالأزمة الليبية، التي تراجع الاهتمام بها إلى المستوى الثالث، ضمن أولويات دول المنطقة. الملف الأبرز الآن يتعلق بمواجهة موجات هجرة سرية مليونية، متوقعة من أفريقيا إلى أوروبا، والتي تتوقع تقارير أن تتفاقم في المستقبل القريب، وأن تصل إلى مستوى الانفلات، حسب تقارير أمنية. وكان هذا الملف أبرز ما ناقشته الوزيرة الإيطالية مع المسؤولين الجزائريين. وتشير معلومات

[1] ياسين بودهان، **في عزّ كورونا... قوافل «الحراقة» الجزائريين تستنفر أسبانيا أرقام الهجرة غير الشرعية في ارتفاع مستمر:**
https://arb.majalla.com/node/105276

إلى أن الإصرار الجزائري على بحث ملف الهجرة السرية سواء القادمة من الجزائر، أو التي تتخذ من الجزائر منطقة عبور كملف يتضمن مقاربة اقتصادية أكبر، كان واضحا حتى قبل الزيارة التي تم فيها بحث المسألة في إطار ثنائي جزائري إيطالي.

ونُقل عن الرئيس عبد المجيد تبون، تأكيده أثناء استقباله للامورجيزي، على موقف الجزائر المبدئي من المسألة الجاري بحثها حتى قبل وصول ممثلة الحكومة الإيطالية للجزائر، وهو أولوية إعطاء مقاربة اقتصادية لظاهرة الهجرة. وتفيد مصادر عليمة بأن «الملفات التي تم بحثها بين وزيرة الداخلية الإيطالية ومسؤولي الدولة الجزائرية، فضلا على التعاون الثنائي، تتعلق بالمقاربة الأمنية في مواجهة الهجرة السرية وفاعليتها، وتبادل المعلومات حول التصدي لشبكات الهجرة غير الشرعية.

وتحضّر دول الاتحاد الأوروبي والضفة الشمالية من البحر المتوسط نفسها، لاستقبال إحدى أضخم موجات الهجرة السرية عبر البحر المتوسط منذ بداية الظاهرة. وكشف المصدر الدبلوماسي أن «تقارير أمنية تم تعزيزها بدراسات متخصصة لمراكز بحث حكومية، حذرت من موجات هجرة سرية ضخمة عبر البحر المتوسط قد تكون غير مسبوقة تاريخيا، تمتد من مصر إلى المغرب مرورا بليبيا وتونس والجزائر، التقارير الأمنية والدراسات التي يجري بحثها على المستويين الأمني ضمن مبادرة5+5 لغرب البحر المتوسط، والدبلوماسي بين عواصم دول حوض البحر المتوسط، تقول إن موجات الهجرة السرية المتوقعة تفوق في ضخامتها موجة الهجرة السرية القادمة من سوريا أثناء تفاقم الحرب الأهلية في هذا البلد[1] .

وأفادت صحيفة (إلباييس) الإسبانية أن مدريد تلقت ملاحظات من المفوضية الأوروبية بشأن الأعداد غير الاعتيادية للحراقة الجزائريين، الذين دخلوا البلاد بطريقة غير قانونية منذ مطلع العام الجاري، رغم تداعيات جائحة كورونا التي يبدو أنها لم تكبح أعدادهم، وهذا بعد إحصاءات قدمتها وكالة «فرونتكس لمراقبة الحدود الخارجية لبلدان الاتحاد الأوروبي. ووفق

[1] ياسين بودهان، المرجع السابق

المصدر ذاته، فإن أعداد الجزائريين الواصلين إلى إسبانيا بطرق غير شرعية، جلها بواسطة قوارب صغيرة عبر البحر المتوسط، جعل منهم الجنسية الأولى منذ مطلع العام الجاري، وهي أرقام تعاكس تماما واقع السنوات الماضية، حيث كان الحراقة من المغرب ودول أفريقيا جنوب الصحراء، دوما في صدارة الواصلين إلى السواحل الإسبانية. ووفق الصحيفة، فإن قلق المفوضية الأوربية راجع إلى إمكانات حدوث عدوى وسط الحراقة بفيروس كورونا المستجد من جهة، ولكن وعلى وجه الخصوص، بروز شبكات لتهريب الحراقة تعمل بين الجزائر وإسبانيا، وهذا مكمن الخطر حسبها.

وكشف حسان لويشي وهو صحافي مختص في ملف الهجرة غير الشرعية لـ«المجلة أن «محاكم إسبانية أصدرت منذ مطلع العام الجاري أحكاما متفاوتة بحق جزائريين، تم توقيفهم بتهم تهريب الحراقة إلى إسبانيا، لقاء مبالغ مالية ضمن شبكات منظمة، حيث وصلت عقوبة بعضهم إلى14 سنة حبسا نافذا.

أن «الظاهرة التي عرفتها الجزائر منذ بداية التسعينات لأسباب أمنية، تراجعت بشكل لافت خلال الأشهر الأولى التي أعقبت الحراك الشعبي الذي انطلق في الثاني والعشرين من فبراير 2019، وأطاح بالرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة بعد حكم دام عشرين عاماً، حيث تمسك الجزائريون، وبشكل خاص الشباب بأمل التغيير وإحداث القطيعة مع ممارسات النظام السابق، الذي كان غارقاً في الفساد، وتسبب في مشكلات اقتصادية واجتماعية عميقة، بيد أن الظاهرة حسب حديثه «طفت إلى السطح مجدداً مع بداية العام الجاري، ويعزو الأمر إلى «تفشي إحباط بين أوساط الجزائريين، وتنامي مخاوفهم من عدم حدوث أي تغيير في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل النظام الجديد.

ومثلما كانت التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال مرحلة التسعينات، وغياب الاستقرار، وجمود التنمية الاجتماعية من بين الأسباب الرئيسية لهجرة الشباب الجزائري نحو الدول الأوروبية بطرق شرعية وغير شرعية، فإن العمري يعتبر أن «مرحلة

التحول التي تشهدها الجزائر حالياً، أثرت بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، وأداء الشركات الاقتصادية، كما تسببت أزمة النفط في الأسواق العالمية في صدمة كبيرة للموارد المالية للبلاد مما أثر على دعم المشاريع الاقتصادية، وتجميد العديد منها خاصة الكبرى، وهذا الأمر لديه انعكسات مباشرة على سوق العمل بالبلاد، مما عمق من أزمة البطالة خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات[1] . .

وبالمقابل فإن التحول السياسي الذي تشهده البلاد خلق حالة من الخوف بين أوساط الجزائريين، فالتغيير الذي طالبوا به بعد حراك 22 فبراير لم يتحقق بالشكل الذي خططوا له، وكثيرون لديهم قناعة أن نفس الممارسات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ما تزال قائمة. ولا يمكن ربط ظاهرة الهجرة غير الشرعية فقط بأسباب اقتصادية أو سياسية، بل إن للظاهرة دوافع اجتماعية وثقافية، وأسبابا أخرى تتعلق بقوانين تضيق على حرية تنقل الأفراد أصبحت تسنّها الدول الرأسمالية، وتتبعها عمليا بغلق الحدود واعتماد شروط تعجيزية لمنح التأشيرات، ما يجعل الأفراد ينزعون إلى سبل غير قانونية للخروج من أقاليم بلدانهم. ومن السذاجة الاعتقاد بأن الأسباب الحقيقية التي تحرك الأفراد نحو الهجرة السرية هي اقتصادية محضة مرتبطة بالبحث عن فرص الشغل والدليل على ذلك وفق حديثه أن «بعض الشباب من أصحاب المشاريع الاقتصادية، قاموا ببيع عتادهم الذي دعمتهم به الدولة في إطار الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة من أجل تأمين عملية العبور نحو أوروبا كما أن هناك فئات من «الحراقة من ذوي المستوى الجامعي وحتى بعض ميسوري الحال .

وتقع مسؤولية تنامي الهجرة السرية أيضا لسياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الرأسمالية، والتي لم تتوان في وضع القوانين المقيدة لحرية تنقل الأفراد عن طريق تخصيص حصص قليلة من التأشيرات وفرض شروط تعجيزية لمنحها، فضلا عن اعتماد هذه البلدان على طرق

[1] ياسين بودهان، المرجع السابق

تميزية وأحيانا عنصرية في منح التراخيص للدخول إلى أراضيها، مقابل فرض سلعها على بلدان الضفة الجنوبية التي تعتبرها سوقا وفقط[1] . .

هذه المعادلة غير المتكافئة لبلدان أخرى، تراكمت وغذت فعل الهجرة السرية، وعلى هذا الأساس كانت توصياته في الندوات الأوروبية المتعلقة بهذا الملف تركز على ضرورة رفع القيود أمام تنقل الأشخاص ووضع سياسة متوازنة غير قائمة على استغلال دول ضفة الشمال لدول ضفة الجنوب.

كما أن وسائل الإعلام لعبت دوراً مهماً في التسويق لهذه الفكرة، وضرب مثلا ببرنامج كان يعرض في التلفزيون الجزائري الرسمي عنوانه (دون تأشيرة) يسوق لقصص ناجحة لمهاجرين في دول أوروبية مما خلق انطباعا لدى الشباب بأن تحقيق الحلم ممكن ولو بالحراقة. وعن مدى جدوى الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مثل تجريم وسجن مرتكبها، فإن الإجراءات القانونية لا معنى لها، لأن الذي يقبل على الحراقة هو إنسان فقد الثقة، وفقد الاعتراف بالقوانين، ولا يرى أن تجريم الحراقة ذو معنى، فهو أساسا يجرّم المجتمع الذي لم يمنح له فرص الحياة الكريمة من عمل وسكن. وبالمقابل يعتقد أن الأسرة لا يمكن أن تكون وسيلة لكبح تيار الحراقة، لأن الشاب المهاجر يرى نفسه عبئا عليها فهو يخلّص الأسرة من عبئه سواء الأب أو الأم، وفي حالات الفقر يعتبر أن الحراقة هي وسيلة لإخراج الأسرة من العوز المادي، عندما يحقق ما يأمل في تحقيقه.[2] .

وفي المحصّلة ظاهرة الهجرة الغير شرعية ظاهرة عالمية، ولا يكبحها إلا عدالة اقتصادية عالمية، والتفكير في نقل فرص العمل من الشمال نحو الجنوب، من خلال استثمارات في الخصوصية الاقتصادية لكل بلد. كما أن البعد السياسي برأيه «له دور كبير في منح الشباب

[1] ياسين بودهان، المرجع السابق

[2] ياسين بودهان، المرجع السابق

فرص العمل، والمشاركة السياسية، من خلال حياة سياسية تغير الصورة الذهنية السيئة نحو بلدهم.

وكانت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان قد حذّرت في وقت سابق من «تنامي تجارة البشر في البحر الأبيض المتوسط التي أصبح امتدادها يشكل خطراً على الدول النامية والفقيرة، وذلك بالانتقال إلى المهربين، والذين يجدون من تهريب البشر والاتجار بهم مكسبا ماليا يضاهي التجارة بالمخدرات. وحسب الرابطة «يجني المهربون، نحو 6 مليارات و800 مليون دولار سنويا، ونحو 60 ألف دولار أسبوعيا عبر البحر الأبيض المتوسط. وكشفت أن «تذكرة الهجرة غير الشرعية يقدر سعرها بين ألف إلى 10 آلاف دولار أميركي، وتختلف الأرقام حسب الدولة المصدرة للمهاجرين.

المطلب الثاني: الإجراءات المقترحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

في إطار مواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر يجب اتباع مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في:

ضرورة تدعيم الفرق المكلفة بحراسة البواخر بالكلاب المدربة القادرة على مطاردة كل دخيل يحاول التسلل إلى البواخر الراسية بالموانئ.

ترتيب الحاويات من طرف مؤسسة الميناء بعد تفتيشها من قبل الجمارك وقفلها وختمها ووضعها بشكل متقابل حتى يصعب فتحها والاختفاء بها.

إحاطة الميناء بسياج شائك يصعب اختراقه.

منع الدخول المتزايد للأشخاص الذين لهم علاقة مع المستخدمين بالميناء.

تزويد فرق شرطة الحدود البرية بزوارق حتى يتسنى لها تغطية أمنية لجهة البحر.

إحصاء جميع المنافذ المعتاد التسلل منها مع ضرورة تعزيزها بتشكيلة أمنية مناسبة

أما بخصوص العبور عن مستوى الحدود الجوية وهذا باستعمال وثائق سفر وتأشيرات مزورة، ولتفادي هذا النوع من الجرائم عمدت مديرية شرطة الحدود مع حرصها على ضرورة تبليغ هذه المعلومات للمعنيين بالأمر، وتبقى هذه المبادرات غير كافية لذا يجب:

تنظيم دورات تكوينية للرتباء والأعوان التابعين لفصيلة المراقبة بفرق شرطة الحدود حول تزوير وثائق السفر مع إبراز الطرق الكفيلة للكشف عنها خاصة وأن الأعوان والرتباء هم المعنيين بالدرجة الأولى بهذا التكوين.

➢تزويد فرق شرطة الحدود الجوية، والبرية والبحرية ببنك المعلومات حول وثائق سفر الدول الأجنبية، التأشيرات، بطاقة الإقامة، مع إرفاقها ببطاقة تقنية مفصلة فتح قنوات اتصال ومساعدة مع مختلف المصالح المختصة في مكافحة التزوير والمزور.

إضافة إلى ما ذكر سابقا، هناك بعض الاقتراحات العامة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار على مستوى الحدود بأنواعها وهي[1]:

إقامة مدرسة شرطة الحدود قصد التخصص في التكوين.

تبادل المعلومات بين المصالح المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

تنظيم ندوات وملتقيات ودورات تكوينية في مجال الهجرة غير الشرعية.

تقوية وتوفير الوسائل البشرية والمادية بفرق شرطة الحدود.

متابعة أعوان المصالح المتواطئة وفق الإجراءات التأديبية والإدارية، التي تصل حتى الطرد والمتابعة القضائية.

وضع سياسة أمنية ميدانية فاعلة.[2]

[1] بن عمار نوال، المرجع السابق، ص 129

[2] بن عمار نوال، المرجع السابق، ص 130

خاتمة

الخاتمة

وفي الأخير، يمكننا القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المنطقة المغاربية تجاه أوربا، قد شهدت توقفا تاما في الأشهر الأولى من تفشي كوفيد 19 بالدول الأوربية مقصد الهجرة وعلى رأسها إيطاليا واسبانيا، بسبب تدهور الأوضاع الصحية في تلك الدول، إلا أن الظاهرة عادت تدريجيا في ربيع 2020. وهو ما يمكن تلخيصه في النتائج التالية:

– لو أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتجه نحو عودتها بعد انقطاع دام بضعة أشهر تجاه أوربا يسبب "جائحة كورونا" لعدم معالجة مسبباتها؛ فعدم الاستقرار السياسي والأمني لا يزال يخيم على منطقة الشرق الأوسط لاستمرار الأزمة السورية والتدهور الأمني والانقسام المستمر في اليمن.

– علم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا والتي تعتبر منطقة مصدر وعبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط، والتي لا تختلف عن سابقاتها حيث لا تزال تشهد انقسامات داخلية واقتتال الفصائل والقوى المشكلة للمشهد السياسي، كما أن تدهور الأوضاع السياسية والأمنية بدول الساحل الإفريقي خاصة مع الانقلاب العسكري الأخير في مالي أوت 2020، وزيادة على ذلك غياب التنمية الاقتصادية بالمناطق المذكورة وهو ما يجعلها مناطق طرد بالأساس.

– نستنتج أن فيروس كورونا من العوامل التي أثرت على سير الهجرة نحو أوربا أين جعلتها في منحى تنازلي، ولكن الأهم من ذلك هي العوامل المتعلقة بالظروف الداخلية لدول المصدر، والتي تعمل على جعل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تصاعد مستمر نتيجة عدم فعالية السياسات المنتهجة.

– ومما سبق يمكننا القول، أن الفترة التي تزامنت مع تفشي كوفيد19 "جائحة كورونا" وتوقف الظاهرة، من المفترض أنها قد اعطت فرصة للحكومات المغاربية لمراجعة سياساتها الداخلية، ومحاولة تنفيذ إصلاحات بديلة للحد من هجرة الشباب المغاربي نحو أوربا وتعريض أرواحهم للخطر في عرض البحر المتوسط.

المراجع

الكتب

1. إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ،1999
2. أس.لي.افيرت . **نظرية الهجرة** . الديموغرافيا،1966،
3. بن خلدون ، مقدمة، دار الرائد العربي ، ط5 ، 1982
4. تورادو.ميشيل بي أي . **هجرة العمل والبطالة المدنية في الدول الأقل تقدما** . المراجعة الاقتصادية الأمريكية ،1969.
5. جمال الدين بن منظور، لسان العرب ، (ط3)، الجزء الثاني ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، سنة 1993 .
6. خالد مصطف فهمي، **النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، الطبعة الأول،2011
7. خضر زكريا وآخرون ، **دراسات في المجتمع العربي المعاصر**، ط1 ، دار الأهالي، دمشق، 1999
8. سارة هاربيزون . **هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة** . مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة . نيويورك . مطابع بيرجامام ، 1981
9. عادل عبد الرزاق . **دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963الى 1993**. الهيئة المصرية العامة للكتاب 2003
10. عبد القادر القصير ، **الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي** ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت 1992
11. السيد عبد العاطي السيد ، "**علم اجتماع السكان**"، الاسكندرية، دار المعرفة الجماعية، 2000
12. صالح فركوس ، **المختصر في تاريخ الجزائر** ، دار العلوم للنشر والتوزيع
13. علي عبد الرزاق جلبي . **علم اجتماع السكان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1984
14. محمد حمدي، **مرشد الطلاب، قاموس عربي – عربي**، المرشد الجزائرية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005.
15. محمد رشيد الفيل . **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا** . عمان . دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000.

المقالات

1. أحمد عبد العليم حسن ، "**اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورونا** " ، دراسات خاصة ، العدد (6)،(2020).
2. أمل يوسف الصباح، **البيانات الاحصائية لظاهرة الهجرة**، مجلة عالم الفكر ، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 1990

3. إيمان شريف وآخرين، "**السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية – مؤشرات عامة (قرية تطون – محافظة الفيوم نموذجًا)**، ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر، المركزي القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القارة، في الفترة من 26 – 29 مايو 2008.
4. بن عمار نوال، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة أفاق للبحوث والدراسا ت، المجلد/ 03 العدد01، 2020.
5. حمدي شعبان ،**الهجرة غير المشروعة (الضرورة و الحاجة)**،"مجلة السياسة الدولية "، مصر ، مؤسسة الأهرام
6. رقية سليمان عواشرية، **نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجًا)**، **المجلة العربية للدراسات الامنية**، المجلد 33، العدد 71، الرياض، 2018
16. ساسي جمال ، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**، الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق ،قسنطينة: منتوري،2008,.
7. سمير رضوان . **هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين** . مجلة السياسة الدولية ، العدد 165 ، يوليو.2006
8. سمير محمد عياد،"**الهجرة في المجال الأورومتوسطي :العوامل والسياسات** . "في:الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008 ، ص 221
9. عبد الحميم بن مشري،" ماهية الهجرة غير الشرعية"، مجلة المفكر، العدد7 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر2011
10. علي سموك ، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري :من أجل مقاربة سوسيولوجية** ، **الجزائر** ، مختبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع ، جامعة باجي مختار 2009
11. فارس بن صغير، **واقع الهجرة غير الشرعيّة في الجزائر: الاسباب وتدابير التصدي**، مجلة آفاق علم الاجتماع، جامعة البليدة2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد 10، 2015.
12. مراد بسعيد، **الإبعاد و/أو الطرد إلى الحدود في ظل قانون 08-11(تعدد المقاربات ووحدة الهدف)**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: تنظيم العلاقات الخاصة في الجزائر: واقع متطور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، يومي 21 و22 أفريل 2010، مطبعة جامعة قاصدي مرباح
13. مفيد الزيدي . **أزمة إنسان أم أزمة أمة :هجرة العرب نحو الغرب**. مجلة العرب الأسبوعي.المجتمع . عدد:6-2-2010
14. ناصر حامد ،**المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج** ،"مجلة السياسة الدولية"، مصر ، مؤسسة الأهرام،العدد 163، المجلد42 ، جانفي 2006

المذكرات

1. الأخضر عمر الدهيمي ، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة** ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ط1 ، 2010م .
2. الاخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السريّة في الجزائر، بحث مقدم إلى ندوة التجار العربيّة في مكافحة الهجرة غير الشرعيّة**، جامعة نائف العربية للعلوم الامنية، السعودية، 2010
3. ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010-2011
4. راضي عمارة محمد عبد اللطيف، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي دراسة حالة (ليبيا كدولة عبور)** رسالة ماجستير ، كاديمية الدراسات العليا. طرابلس. ليبيا ، 2008-2009،
5. ربيع كمال كردي صالح . **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا . دراسة انثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم**، رسالة دكتوراه منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2005.
6. رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعّية، من منظور الامن الانساني**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق للعلوم السياسيّة، مذكرة ماستر، الجزائر، 2011-2012.
7. ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور انساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012
8. صايش عبد المالك، **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة عنابة 2007 ،
9. عثمان الحسن محمد نور،ياسر عوض الكريم المبارك،**الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة**،الرياض:مركز الدراسات والبحوث ،2008،ص83.
10. عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة.الرياض**:جامعة نايف للعربية ، للعلوم الأمنية،2008.
11. غالية بن زيوش ،**الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات** . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2005 ،
12. فضل عبد الله يحيى الربيعي ، **الهجرة والتغيير الاجتماعي في بناء وظائف الأسرة اليمنية ، جامعة بغداد**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة ، 2004 ص26.

13. قزو محمد أكلي، **الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو 1986

14. نور الهدى بسامح وسلطانة بوزيان، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني**، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، مذكرة ماستر، 2016-2015 .

المواقع الالكترونية

htt://www.un.org/Doces/asp/ws.asp ؟M=A/RES/55/25
http : mm://www.aannaba.org/nbanewes/80/755.htm
http://alitaliya.net/2015-10-29
http://www.alarab.co.uk/?id=55027
https://ar.wikipedia.org/wiki/
https://arb.majalla.com/node/105276
https://www.sasapost.com/opinion/the-return-of-illegal-immigration-in-algeria-in-the-time-of-corona/
Tallha Abdulrazaq, "International relations and power in the coronavirus age", 30 Mar 2020, www.trtworld.com.
www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html
WWW.emro.who.int/ar/cov.org

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

الاهداء

مقدمة 01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية ووباء كورونا

المبحث الاول :مفهوم الهجرة غير الشرعية 08

المطلب الأول: مفهوم الهجرة في شقيها الشرعي وغير الشرعي. 08

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وبعض المصطلحات الأخرى ذات الصلة. 18

المطلب الثالث: المقاربة النظرية للهجرة غير الشرعية. 21

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية 28

المطلب الاول : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية 28

المطلب الثاني: الأسباب السياسية والأمنية 31

المطلب الثالث: الأسباب الجغرافية والديموغرافية 35

المطلب الرابع: الأسباب النفسية للهجرة 38

المبحث الثالث: عوامل مخاطر الهجرة غير الشرعية 41

المطلب الأول: الآثار السياسية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية. 41

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والصحية لظاهرة الهجرة غير الشرعية. 43

المطلب الثالث :الآثار الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية. 45

المجث الرابع : مفاهيم أساسية حول وباء كورونا 47

المطلب الاول: الاهتمام الدولي بالأوبئة 47

المطلب الثاني: التعريف بالوباء 48

الفصل الثاني: انعكاسات تدابير وباء كورونا على الهجرة غير الشرعية

المبحث الاول :واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر 54

المطلب الاول: مراحل التطور التاريخي للهجرة غير الشرعيّة ودوافعها إلى أوروبا 54

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في الجزائر في زمن كورونا، 60

المبحث الثاني: التدابير الوقائية في ظل وباء كورونا من طرف السلطات الجزائرية 63

الفهرس

المطلب الأول: الاجراءات في الاحوال العادية	**63**
المطلب الثاني: الاجراءات في زمن كورونا للتصدي للهجرة الغير شرعية	**74**
المبحث الثالث: تقييم واقع الهجرة غير الشرعية في ظل التدابير المتخذة	**79**
المطلب الاول: احصائيات الهجرة في زمن كورونا	**79**
المطلب الثاني: الإجراءات المقترحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر	**84**
الخاتمة	**87**
المراجع	